

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة المخاطر

أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي : دراسة تطبيقية

على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

إعداد الطالب/

سفر حمد سفر الشهراني

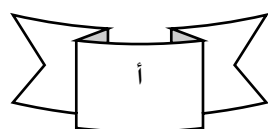
242001018

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

2025



إهداء

إلى أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛

فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها،

فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

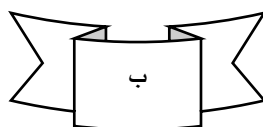
إلى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي

وأحزاني.

إلى زوجتي.... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب

إلى أولادي..... فلذات الأكباد.

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم بحثي العلمي هذا..



شكر ونفاس

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث
العلمي،
والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا

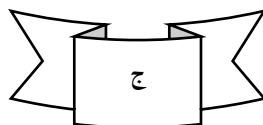
نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور ...

د / الفيصل عبد الحميد محمد حسن

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في
إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر
الأكاديمي والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير
الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم
راجيا من المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات
أخرى .



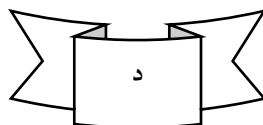
المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها (التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، التنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان موزع على عينة عشوائية طبقية مكونة من (265) موظفًا من العاملين في الهيئة، وتم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا لجميع أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي، كما تبين أن بعد الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية كان الأعلى تأثيرًا، يليه بعد التنسيق والتعاون المؤسسي، ثم التخطيط الاستباقي، وأخيرًا التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر.

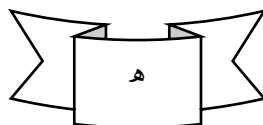
وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: تعزيز الاستثمار في نظم المعلومات الجغرافية، تطوير سياسات استباقية للمخاطر، إنشاء وحدة متخصصة لإدارة المخاطر الجيومكانية، وتكثيف التدريب وبناء القدرات في هذا المجال. كما أوصت بتعزيز التكامل المؤسسي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لدعم اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر الجيومكانية - التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر - التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة - الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية - التنسيق والتعاون المؤسسي - الأداء التنظيمي - الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

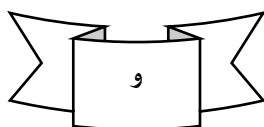


قائمة المحتويات

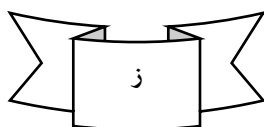
أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ط.....	قائمة الأشكال
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	المقدمة
2.....	1.1 مشكلة الدراسة:
3.....	2.1 أهمية الدراسة:
3.....	٢ الأهمية العلمية:
4.....	٢ الأهمية العملية للدراسة:
4.....	3.1 أهداف الدراسة
5.....	4.1 تساؤلات الدراسة:
5.....	5.1 فرضيات الدراسة:
6.....	6.1 الدراسات السابقة:
6.....	أولاً: الدراسات العربية:
16.....	ثانياً: الدراسات الأجنبية
17.....	7.1 المنطلقات النظرية للدراسة:
19.....	8.1 منهج الدراسة:
20.....	9.1 مصادر البيانات:
20.....	10.1 أدوات الدراسة:



21	11.1 الأساليب الإحصائية المتبعة
22	12.1 نموذج الدراسة:
22	13.1 حدود الدراسة:
23	الفصل الثاني: الاطار النظري
23	المبحث الأول: إدارة المخاطر الجيومكانية
23	التمهيد
23	1.1.2 تعريف إدارة المخاطر الجيومكانية
25	2.1.2 أهداف إدارة المخاطر الجيومكانية
26	3.1.2 أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية
27	4.1.2 أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية
30	المبحث الثاني: الأداء التنظيمي
30	التمهيد
30	1.2.2 تعريف الأداء التنظيمي
32	2.2.2 أهداف الأداء التنظيمي
33	3.2.2 أهمية الأداء التنظيمي
34	4.2.2 مؤشرات الأداء التنظيمي
37	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها
37	تمهيد:
37	1.3 منهج الدراسة:
37	2.3 مجتمع البحث وعينته:
39	3.3 خصائص عينة الدراسة:
43	4.3 أداة الدراسة:
43	5.3 بناء أداة الدراسة:
45	6.3 مفتاح التصحيح:
45	7.3 صدق أداة الدراسة:



48	8.3 ثبات أداة الدِّراسة:
48	9.3 أساليب تحليل البيانات:
51	الفصل الرابع: نتائج الدِّراسة وتفسيرها
51	المقدمة
51	1.4 دراسة محاور الاستبيان:
51	المحور الأول إدارة المخاطر الجيومكانية
59	المحور الثاني الأداء التنظيمي
61	2.4 التحقق من فرضيات الدراسة
68	الفصل الخامس: نتائج الدراسة
68	1.5 ملخص نتائج الدِّراسة:
70	2.5 توصيات الدِّراسة:
72	Abstract:
73	قائمة المراجع
73	أولاً: المراجع العربية
74	ثانياً: المراجع الأجنبية
77	الملاحق
78	استمارة استبيان



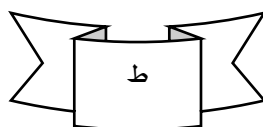
قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الإدارة داخل الهيئة	39
2.	جدول رقم (2) توزيع أفراد الدِّراسة وفق النوع	39
3.	جدول رقم (3) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير المؤهل العلمي	40
4.	جدول رقم (4) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير سنوات الخبرة	41
5.	الجدول (5): توزيع أفراد الدِّراسة وفق الإدارة التي يعمل بها الموظف	42
6.	جدول رقم (6) مفتاح التصحيح	45
7.	جدول (7) معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الأول	46
8.	جدول (8) معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني	47
9.	جدول (9) معاملات الفا كرونباخ لمحاور الدراسة	48
10.	جدول رقم (10) درجة الموافقة ومدى الموافقة على مقياس ليكرت الخماسي.	49
11.	جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر	51
12.	جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة	53
13.	جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	55

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
56	جدول (14) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والترتيب لعبارات بعد التنسيق والتعاون المؤسسي	14.
59	جدول (15) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والترتيب لعبارات المحور الثاني	15.
61	جدول (16) أثر لإدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي	16.
63	جدول (17) أثر لبعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر على الأداء التنظيمي	17.
64	جدول (18) أثر لبعد الاعتمادية على الأداء التنظيمي	18.
65	جدول (19) أثر لبعد التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة على الأداء التنظيمي	19.
66	جدول (20) أثر لبعد التنسيق والتعاون المؤسسي على الأداء التنظيمي	20.

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
40	شكل رقم (1) توزيع أفراد الدِّراسة وفق النوع	1.
41	شكل رقم (2) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير المؤهل العلمي	2.
41	شكل رقم (3) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير سنوات الخبرة	3.
42	شكل رقم (4): توزيع أفراد الدِّراسة وفق الإدارة التي يعمل بها الموظف	4.



الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

في سياق التطور التقني المتسارع، تعد إدارة المخاطر الجيومكانية جانبًا بالغ الأهمية، حيث إنها توفر أدوات وتقنيات تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار وتحقيق الأداء التنظيمي الأمثل، وإدارة المخاطر، في سياقها العام، تهدف إلى تقليل التهديدات والحد من التأثيرات السلبية على مختلف الأنشطة التشغيلية، لكن حين يتم توظيف المعلومات الجيومكانية، يصبح للإدارة بُعد إضافي؛ إذ تُمكن البيانات الجيومكانية من تحديد ورصد المخاطر بدقة زمانية ومكانية، وهذا بدوره يمنح الجهات التنظيمية والمؤسسات العامة فرصة استباقية لتقييم المخاطر ومعالجتها بفعالية أكبر، وأن التغيرات البيئية، والتطور العمراني، وتزايد الكوارث الطبيعية، تجعل من استخدام هذه التقنيات ضرورة لتحقيق جاهزية أكبر أمام المخاطر المحتملة (إبراهيم، محمد، 2023).

وفي ظل هذه المتغيرات، يأتي دور الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية كمؤسسة تعمل على تجميع وتحليل المعلومات الجيومكانية وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وتتجلى أهمية هذه المؤسسة في كونها الركيزة الأساسية لتقديم البيانات الدقيقة التي تُعين على تطوير آليات فعالة لإدارة المخاطر الجيومكانية، مما يساهم في دعم مختلف القطاعات، كالأمن، والإسكان، والبنية التحتية، وإدارة الموارد الطبيعية، ومن هذا المنطلق، يتعاظم دور الهيئة ليس فقط كمصدر للمعلومات، بل كجهة حيوية تسعى لتعزيز القدرات التنظيمية وتحقيق مستوى عالٍ من الأداء (جابر والعضيلة، 2020).

إن إدارة المخاطر الجيومكانية تتطلب توظيف تقنيات متقدمة في تحليل البيانات الضخمة، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية التي تتيح تقديم رؤية شاملة ومعقدة للعوامل المؤثرة، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لموضوع استراتيجي يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030، التي تسعى لتحقيق تنمية مستدامة تشمل كافة القطاعات، وتعزز من كفاءة الأداء المؤسسي والقدرة على إدارة الموارد

بفعالية، كما أن الدراسة تسلط الضوء على الكيفية التي تسهم بها إدارة المخاطر الجيومكانية في تحسين الأداء التنظيمي، من خلال تقليل التهديدات، وتفعيل منظومات اتخاذ القرار المبنية على بيانات دقيقة وشاملة.

علاوة على ذلك، تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى تقديم تحليل متعمق للدور الذي تلعبه إدارة المخاطر الجيومكانية في تحقيق أهداف الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، ومدى تأثيرها في الأداء التنظيمي للهيئة، كما تتطرق إلى دراسة الممارسات الحالية والتحديات التي تواجهها الهيئة، مع تسليط الضوء على الإمكانيات المستقبلية لتحسين تلك الممارسات وتطوير حلول مبتكرة تتماشى مع تطلعات المملكة في مجالات التنمية والأمن البيئي.

1.1 مشكلة الدراسة:

في ظل التطور التكنولوجي وتزايد التحديات البيئية والاقتصادية، تبرز أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية كأداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الأداء التنظيمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعد الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية جهة محورية في توفير المعلومات الجيومكانية الدقيقة، والتي تعتبر الأساس لبناء خطط فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعوامل الجغرافية، وتواجه المؤسسات تحديات كبيرة تتعلق بكيفية استخدام هذه المعلومات بطرق تضمن الحد من المخاطر المحتملة، مثل الكوارث الطبيعية، والتغيرات البيئية، وتوسع المناطق الحضرية، وتأثيرها على البنية التحتية والموارد.

ومع تزايد تعقيد بيئة العمل وارتفاع مستوى التهديدات الجيومكانية، يصبح من الضروري تقييم مدى فاعلية استراتيجيات إدارة المخاطر الجيومكانية التي تعتمد عليها الهيئة وتأثيرها في تحقيق الأداء التنظيمي الأمثل، فإدارة المخاطر التي تعتمد على البيانات الجيومكانية توفر وسيلة فعالة لتحليل الأنماط وتحديد النقاط الحرجة التي قد تتعرض للخطر، ما يساعد في اتخاذ القرارات الاستباقية وتقليل الخسائر،

ورغم هذه الأهمية، هناك تحديات تواجه الهيئة في التكامل بين نظم المعلومات الجغرافية وإدارة المخاطر بشكل يعزز فعالية الأداء المؤسسي.

وبالنظر إلى طبيعة عمل الهيئة ودورها في جمع وتحليل وتقديم المعلومات الجيومكانية، تظهر الحاجة إلى دراسة متعمقة لفهم كيفية توظيف هذه المعلومات لتعزيز الأداء التنظيمي، ومعرفة مدى قدرة الهيئة على مواجهة التحديات الناجمة عن المخاطر الجيومكانية.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

2.1 أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية كبيرة كونها تركز على تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على موضوع إدارة المخاطر الجيومكانية، وهو مجال حديث يتميز بتطبيقات متعددة تشمل علوم البيانات الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية وإدارة المخاطر.

وتهدف الدراسة إلى إثراء المعرفة العلمية حول العلاقة بين إدارة المخاطر الجيومكانية والأداء التنظيمي، وتقديم إطاراً نظرياً يساعد في فهم الأدوار والآليات التي يمكن من خلالها استخدام المعلومات الجيومكانية لتقليل المخاطر وتعزيز الكفاءة المؤسسية، وكذلك، تسهم الدراسة في تقديم رؤى علمية جديدة تسهم في تطوير الدراسات السابقة التي تناولت تأثير نظم المعلومات الجغرافية على استراتيجيات إدارة المخاطر وتطبيقاتها، مما يعزز من القاعدة المعرفية ويسهم في توسيع نطاق الأبحاث في هذا المجال.

• الأهمية العملية للدراسة:

من الناحية العملية، فالدراسة ذات أهمية خاصة للهيئات الحكومية والمؤسسات التي تعتمد على المعلومات الجيومكانية في عملياتها، حيث تركز على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية، والتي تعد مؤسسة رئيسية في تقديم المعلومات المكانية الدقيقة.

ومن خلال تحليل تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي، تسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وتقليل التحديات المرتبطة بالبيئة الجغرافية المتغيرة، كما تساعد نتائج الدراسة في تمكين الهيئة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة من تطوير خطط استباقية لمواجهة الكوارث والمخاطر الطبيعية، مما يساهم في تحقيق الاستدامة والارتقاء بكفاءة الأداء التنظيمي، خاصة في ظل رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز فعالية المؤسسات الحكومية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الأمن البيئي.

3.1 أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيس والمحموري لهذا البحث يتمثل في محاولة التعرف على مدى تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي بالتطبيق على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، ويمكن تحديد الأهداف الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

1. بيان أثر التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
2. بيان أثر التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
3. بيان أثر الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

4. بيان أثر التنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

4.1 تساؤلات الدراسة:

- التساؤل الرئيسي للدراسة: ما أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

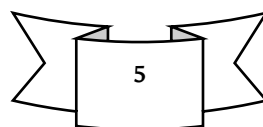
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أثر التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟
2. ما أثر التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟
3. ما أثر الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟
4. ما أثر التنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية؟

5.1 فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها (التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، التنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:



1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

6.1 الدراسات السابقة:

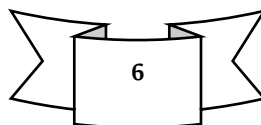
تم تقسيم الدراسات السابقة في هذا البحث إلى محورين أساسيين، حيث يشمل كل محور دراسات عربية وأخرى أجنبية تناولت أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية:

➤ دراسة نمرودعاء محمد والساعد رشاد محمد (2021)

نهدف إلى تحليل أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء التنظيمي في دائرة الجمارك الأردنية، حيث سعت إلى توضيح العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر بجوانبها المختلفة ومستوى الأداء التنظيمي داخل المؤسسة، وتقييم مدى فعالية هذه الممارسات في تحسين الأداء وتطوير العمل الجماعي من خلال إطار منهجي واضح وشامل.

حيث المتغير المستقل هو "ممارسات إدارة المخاطر"، وتشمل أبعاده التخطيط لإدارة المخاطر، وتقويم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، ومراقبة المخاطر، وتمّ قياس هذه الأبعاد من خلال مجموعة من



المعايير التي تسهم في تحديد مدى تطبيق هذه الممارسات وتأثيرها المباشر وغير المباشر على العمليات التنظيمية، أما المتغير التابع هو "الأداء التنظيمي"، الذي تم تقييمه بناءً على مؤشرات أداء محددة تشمل الكفاءة التنظيمية، والفعالية، ومستوى الإنجاز العام للأهداف المؤسسية، ما يمكن من فهم دور إدارة المخاطر كعنصر أساسي في تحقيق نتائج مؤسسية إيجابية.

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية كمية وصفية تحليلية، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيان تم توزيعه على عينة من موظفي دائرة الجمارك الأردنية، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مناسبة لتحديد العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات البحثية، مما يساهم في فهم معمق للعوامل المؤثرة في الأداء المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخاطر تؤثر إيجابيًا على الأداء التنظيمي، حيث ظهر أن التخطيط المسبق وتقويم المخاطر من أكثر الأبعاد تأثيرًا على الكفاءة والفعالية التنظيمية، وأن مراقبة المخاطر تسهم في تقليل الأخطاء وزيادة مستوى الإنجاز، كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل متكامل يعزز من مستويات الأداء ويساعد في تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية أكبر، مما يبرز أهمية الإدارة الفاعلة للمخاطر كوسيلة لتحقيق التطوير المؤسسي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز ممارسات إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحكومية وتوفير الدعم والتدريب المناسب للموظفين على هذه الممارسات، كذلك، اقترحت إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر لضمان استمرارية وفعالية هذه العمليات، كما شددت على أهمية مراجعة وتحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بشكل دوري لمواكبة التغيرات البيئية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بين جميع مستويات الموظفين لتحقيق أقصى فائدة من هذه الممارسات وضمان استدامة الأداء العالي للمؤسسة.

❶ دراسة درغام (2017)

هدفت إلى تحليل أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء في الشركات المساهمة المصرية، حيث سعت إلى فهم كيفية مساهمة نظام تخطيط الموارد في تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية للشركات، وتقييم أثره على العمليات الإدارية والمالية بشكل عام داخل المؤسسات.

حيث المتغير المستقل هو "نظام تخطيط موارد المنشأة"، ويتضمن أبعاده مجموعة من التطبيقات مثل التخطيط المالي، وإدارة المخزون، وإدارة الموارد البشرية، حيث يتم دمج هذه الوظائف ضمن نظام موحد لتوفير معلومات دقيقة وتحسين عمليات اتخاذ القرار، أما المتغير التابع هو "الأداء التنظيمي"، ويشمل جوانب مثل الكفاءة الإنتاجية، والاستجابة السريعة للتغيرات السوقية، وارتفاع مستوى التنسيق بين الأقسام داخل الشركات المساهمة، مما يساعد في تحقيق أهداف الأداء التنظيمي.

أما منهجية البحث، فقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من العاملين في الشركات المساهمة المصرية، وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة لتحديد العلاقة بين نظام تخطيط موارد المنشأة ومستوى الأداء، وتم تطبيق اختبارات تحليلية للتحقق من مدى تأثير تطبيق النظام على الأداء التنظيمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء التنظيمي للشركات، حيث ظهر أن التخطيط المالي وإدارة المخزون ضمن النظام لهما تأثير إيجابي ملحوظ على الكفاءة التشغيلية، كما يعزز هذا النظام من التنسيق بين الأقسام، ويؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الدقة في العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركات بشكل عام ويزيد من قدراتها التنافسية في السوق.

وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة داخل الشركات المساهمة المصرية وتعزيز المعرفة والدراية بتشغيلها بين الموظفين، كما أكدت على أهمية توفير الدعم اللازم لتدريب الكوادر البشرية على هذه الأنظمة لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة، إضافةً إلى اقتراح مراجعة دورية للنظام وتطويره بما يتناسب مع متطلبات السوق لضمان استمرارية الكفاءة العالية وتحقيق التميز المؤسسي.

❶ دراسة بوسمري ومحمود وسليمان (2020)

هدف إلى اقتراح متطلبات للتغلب على معوقات تطبيق التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي في دولة الكويت، حيث سعت إلى تحديد العقبات التي تعيق عملية التطوير التنظيمي في هذا القطاع،

واقترح الحلول والإجراءات اللازمة للتغلب عليها، بما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

حيث المتغير المستقل هو "متطلبات التغلب على معوقات التطوير التنظيمي"، وتشمل أبعاده مجالات عديدة، مثل تطوير الأنظمة والسياسات، توفير التدريب اللازم للكوادر التعليمية، وتعزيز الإمكانات المادية والتكنولوجية، بهدف تمكين المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير التنظيمي بفعالية، أما المتغير التابع فهو "التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي"، ويشمل جوانب تتعلق بتحسين الهيكل التنظيمي، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتطبيق معايير الجودة التعليمية.

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، حيث تم استخدام استبيان لجمع البيانات من عينة من العاملين في مجال التعليم قبل الجامعي في الكويت، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتحديد المعوقات التي تواجه التطوير التنظيمي، وتحديد أهم المتطلبات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تحسين الأداء التعليمي من خلال التطوير المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق التطوير التنظيمي، مثل نقص الدعم المالي، وقلة الكوادر المدربة، بالإضافة إلى قصور في البنية التحتية والتجهيزات التكنولوجية، وأظهرت الدراسة أن توفير التدريب اللازم وتحسين البنية التحتية وتحديث الأنظمة الإدارية تعد من المتطلبات الأساسية التي تساعد في التغلب على هذه العقبات، مما يساهم في تحقيق تطوير فعال للتعليم قبل الجامعي.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي الكافي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في الكويت، والعمل على تطوير البنية التحتية وتوفير التجهيزات التقنية، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية مستمرة للكوادر التعليمية والإدارية، وأكدت على أهمية مراجعة وتحديث السياسات التعليمية بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات الحديثة في المجال التعليمي، بما يحقق جودة أكبر ويعزز من فعالية الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

❶ دراسة عبد السلام وآخرون (2019)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التطوير التنظيمي على فاعلية الأداء المؤسسي في الجامعة العمالية بمصر، حيث ركزت على دور التطوير التنظيمي في تحسين كفاءة وفعالية الأداء، بما يعزز تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات التعليمية. حيث المتغير المستقل هو "التطوير التنظيمي"، الذي يتضمن عدة أبعاد، منها تحسين الهياكل التنظيمية، وتطوير القدرات الوظيفية، وتعزيز نظم المعلومات، بهدف تهيئة بيئة مناسبة لرفع مستوى الأداء. أما المتغير التابع فهو "فاعلية الأداء المؤسسي"، ويشمل كفاءة العمليات التنظيمية والقدرة على تحقيق الأهداف المؤسسية ورفع مستوى الخدمة التعليمية.

اتبعت الدراسة منهجية تحليلية وصفية، حيث تم جمع البيانات من عينة من الموظفين والأكاديميين باستخدام استبيان، تم تصميمه لقياس أثر أبعاد التطوير التنظيمي المختلفة على الأداء المؤسسي، وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متعددة، بما في ذلك تحليل التباين واختبار التوزيع الطبيعي، لتحديد مدى العلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا للتطوير التنظيمي على الأداء المؤسسي، حيث أظهرت النتائج أن تحسين الهيكل التنظيمي وتطوير نظم المعلومات لهما دور محوري في رفع كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف التعليمية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز هذه الجوانب التنظيمية وتطوير نظم المعلومات لمواجهة التحديات الحالية في بيئة التعليم العالي، مشددة على أهمية دعم العاملين ببرامج تدريبية مستمرة وتنمية القدرات الإدارية لضمان استدامة التطوير وتحقيق التميز المؤسسي.

❷ دراسة حياصات والآخرين (2017)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر التطوير التنظيمي على تحسين الأداء المؤسسي في دائرة الأحوال المدنية والجوازات بالأردن، حيث ركزت على استكشاف كيفية تأثير استراتيجيات التطوير التنظيمي على جودة الخدمات المقدمة وكفاءة العمل. حيث المتغير المستقل هو "التطوير التنظيمي"، الذي يشمل عناصر مثل إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير المهارات من خلال التدريب، وتفعيل أنظمة الحوافز، وذلك لتعزيز

الجوانب الإدارية والتنظيمية. أما المتغير التابع فهو "تحسين الأداء المؤسسي"، ويعني رفع مستوى الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات وزيادة جودة الأداء المؤسسي.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية باستخدام استبيانات وُزعت على عينة من الموظفين والعاملين في دائرة الأحوال المدنية والجوازات، حيث تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مناسبة لتحديد العلاقة بين المتغيرين الأساسيين، وشملت التحليلات اختبارات وصفية واستنتاجية لتقييم الأثر الفعلي للتطوير التنظيمي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك أثرًا إيجابيًا واضحًا للتطوير التنظيمي في تحسين الأداء المؤسسي، إذ أظهرت النتائج أن التدريب وتطوير المهارات لهما دور فعال في رفع كفاءة العمل، بالإضافة إلى أن إعادة الهيكلة ساعدت على تحسين توزيع المهام وتبسيط العمليات الإدارية، وأوصت الدراسة بتكثيف برامج التدريب وتنمية المهارات القيادية والإدارية، إلى جانب تفعيل أنظمة الحوافز الداعمة لتحسين الأداء، مؤكدة أهمية توفير بيئة تنظيمية محفزة وداعمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

❶ دراسة الشوابكة (2021)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل درجة تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وعلاقتها بمستوى التميز التنظيمي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، حيث سعت إلى استكشاف كيف يمكن لتطبيق الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية أن يساهم في تحقيق التميز والتفوق في الأداء التنظيمي. حيث المتغير المستقل هو "أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة"، التي تشمل عدة تقنيات مثل التكاليف المعيارية، والمحاسبة عن الأداء، والتحليل التنبؤي، والتي تهدف جميعها إلى تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية، أما المتغير التابع فهو "مستوى التميز التنظيمي"، الذي يتضمن عناصر الابتكار، والكفاءة، والقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والتنافسية.

اتبعت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من المديرين الماليين والمحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة العامة بالأردن، وتم تحليل البيانات باستخدام تقنيات

إحصائية متقدمة مثل تحليل الانحدار، بهدف قياس مدى تأثير تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية على تحقيق التميز التنظيمي.

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة والتميز التنظيمي، حيث تبين أن استخدام التكاليف المعيارية والتحليل التنبؤي يساهم بشكل كبير في تعزيز الكفاءة التنظيمية وزيادة القدرة على التكيف مع التغيرات في السوق. وأوصت الدراسة بضرورة تبني أساليب المحاسبة الحديثة بشكل أوسع، وإعداد برامج تدريبية للعاملين في هذا المجال لرفع كفاءتهم، وأكدت على أن الاعتماد على المحاسبة الإدارية الحديثة يمكن أن يعزز من القدرات التنافسية للشركات ويساهم في تحقيق التميز المستدام.

● دراسة درغام (2017)

هدفت إلى تحليل أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء في الشركات المساهمة المصرية، حيث سعت إلى فهم كيفية مساهمة نظام تخطيط الموارد في تحسين الكفاءة والفعالية التشغيلية للشركات، وتقييم أثره على العمليات الإدارية والمالية بشكل عام داخل المؤسسات.

حيث المتغير المستقل هو "نظام تخطيط موارد المنشأة"، ويتضمن أبعاده مجموعة من التطبيقات مثل التخطيط المالي، وإدارة المخزون، وإدارة الموارد البشرية، حيث يتم دمج هذه الوظائف ضمن نظام موحد لتوفير معلومات دقيقة وتحسين عمليات اتخاذ القرار، أما المتغير التابع هو "الأداء التنظيمي"، ويشمل جوانب مثل الكفاءة الإنتاجية، والاستجابة السريعة للتغيرات السوقية، وارتفاع مستوى التنسيق بين الأقسام داخل الشركات المساهمة، مما يساعد في تحقيق أهداف الأداء التنظيمي.

أما منهجية البحث، فقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي الوصفي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من العاملين في الشركات المساهمة المصرية، وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة لتحديد العلاقة بين نظام تخطيط موارد المنشأة ومستوى الأداء، وتم تطبيق اختبارات تحليلية للتحقق من مدى تأثير تطبيق النظام على الأداء التنظيمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء التنظيمي للشركات، حيث ظهر أن التخطيط المالي وإدارة المخزون ضمن النظام لهما تأثير إيجابي ملحوظ على الكفاءة التشغيلية، كما يعزز هذا النظام من التنسيق بين الأقسام، ويؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الدقة في العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى تحسين أداء الشركات بشكل عام ويزيد من قدراتها التنافسية في السوق.

وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة داخل الشركات المساهمة المصرية وتعزيز المعرفة والدراية بتشغيلها بين الموظفين، كما أكدت على أهمية توفير الدعم اللازم لتدريب الكوادر البشرية على هذه الأنظمة لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة، إضافةً إلى اقتراح مراجعة دورية للنظام وتطويره بما يتناسب مع متطلبات السوق لضمان استمرارية الكفاءة العالية وتحقيق التميز المؤسسي.

❶ دراسة بوسمري (2020)

هدفت إلى اقتراح متطلبات للتغلب على معوقات تطبيق التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي في دولة الكويت، حيث سعت إلى تحديد العقبات التي تعيق عملية التطوير التنظيمي في هذا القطاع، واقتراح الحلول والإجراءات اللازمة للتغلب عليها، بما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز كفاءة الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

حيث المتغير المستقل هو "متطلبات التغلب على معوقات التطوير التنظيمي"، وتشمل أبعاده مجالات عديدة، مثل تطوير الأنظمة والسياسات، توفير التدريب اللازم للكوادر التعليمية، وتعزيز الإمكانيات المادية والتكنولوجية، بهدف تمكين المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير التنظيمي بفعالية، أما المتغير التابع فهو "التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي"، ويشمل جوانب تتعلق بتحسين الهيكل التنظيمي، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتطبيق معايير الجودة التعليمية.

أما منهجية البحث، فقد اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، حيث تم استخدام استبيان لجمع البيانات من عينة من العاملين في مجال التعليم قبل الجامعي في الكويت، وتم تحليل البيانات

باستخدام أدوات إحصائية لتحديد المعوقات التي تواجه التطوير التنظيمي، وتحديد أهم المتطلبات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تحسين الأداء التعليمي من خلال التطوير المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تعيق تطبيق التطوير التنظيمي، مثل نقص الدعم المالي، وقلة الكوادر المدربة، بالإضافة إلى قصور في البنية التحتية والتجهيزات التكنولوجية، وأظهرت الدراسة أن توفير التدريب اللازم وتحسين البنية التحتية وتحديث الأنظمة الإدارية تعد من المتطلبات الأساسية التي تساعد في التغلب على هذه العقبات، مما يساهم في تحقيق تطوير فعال للتعليم قبل الجامعي.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم المالي الكافي لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في الكويت، والعمل على تطوير البنية التحتية وتوفير التجهيزات التقنية، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية مستمرة للكوادر التعليمية والإدارية، وأكدت على أهمية مراجعة وتحديث السياسات التعليمية بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات الحديثة في المجال التعليمي، بما يحقق جودة أكبر ويعزز من فعالية الأداء الإداري في المؤسسات التعليمية.

❶ دراسة إبراهيم وآخرون (2023)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور ممارسات الإدارة الاستراتيجية في تحسين الأداء التنظيمي لشركات التشييد والبناء في منظمات القطاع الخاص، مع التركيز على دور إدارة المخاطر الاستراتيجية كوسيط بين ممارسات الإدارة الاستراتيجية والأداء التنظيمي. حيث المتغير المستقل هو "ممارسات الإدارة الاستراتيجية"، التي تشمل التخطيط الاستراتيجي، والتوجيه الاستراتيجي، وتخصيص الموارد، واتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الأداء العام. أما المتغير التابع فهو "الأداء التنظيمي"، والذي يقيس مستوى كفاءة الشركات وقدرتها على تحقيق أهدافها، بينما تمثل "إدارة المخاطر الاستراتيجية" متغيراً وسيطاً في العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين، حيث تُعنى بتقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على نجاح الأداء التنظيمي.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من المديرين والموظفين في شركات التشييد والبناء في القطاع الخاص، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج إحصائية لتحليل الوساطة، مثل تحليل الانحدار واختبارات المسار، للتحقق من دور إدارة المخاطر كوسيط.

وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات الإدارة الاستراتيجية لها تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي للشركات، كما أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر الاستراتيجية تلعب دورًا وسيطًا مهمًا يعزز من فعالية هذه الممارسات، حيث تساعد في تقليل المخاطر المحتملة وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة. وأوصت الدراسة بتعزيز دور إدارة المخاطر في جميع المستويات التنظيمية وضمان دمجها ضمن الاستراتيجيات العامة للشركة، مؤكدةً على ضرورة تبني ممارسات إدارة استراتيجية شاملة ومستدامة لتدعيم الأداء التنظيمي وضمان استمرارية النجاح في سوق المنافسة.

📌 دراسة السيابي (2024)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور منهجية "لين" في إدارة نظام الجودة الشاملة ومدى فعاليتها في تقليل المخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات، حيث ركزت الدراسة على تحليل منهجية "لين" التي تركز على تحسين العمليات وتقليل الهدر وتحقيق الجودة، في سبيل تعزيز الأداء التنظيمي وتجنب المخاطر. حيث المتغير المستقل هو "منهجية لين"، التي تشمل تطبيق مبادئ التحسين المستمر وتقليل التكاليف وزيادة كفاءة العمليات، في حين أن المتغير التابع هو "إدارة الجودة الشاملة"، التي تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء المؤسسي، مع التركيز على دور هذه المنهجية في تقليل التحديات التنظيمية والمخاطر المؤسسية.

اتبعت الدراسة منهجًا وصفيًا تحليليًا، حيث تم جمع البيانات من مؤسسات مختلفة عبر استبيانات ومقابلات معمقة مع المسؤولين عن إدارة الجودة، وتم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية لوصف العلاقة بين تطبيق منهجية "لين" وإدارة الجودة الشاملة.

أظهرت النتائج أن منهجية "لين" لها تأثير كبير في تحسين نظام الجودة الشاملة، حيث ساهمت في تقليل التحديات التشغيلية وتقليل التكاليف ورفع كفاءة العمليات، مما أدى إلى تقليل المخاطر التنظيمية

وزيادة فاعلية الأداء المؤسسي. وأوصت الدراسة بتبني منهجية "لين" على نطاق أوسع في المؤسسات وتحفيز التدريب المستمر للعاملين على مبادئ هذه المنهجية، وشددت على أهمية دمج "لين" في ثقافة المؤسسة لتحقيق التحسين المستدام وتقليل المخاطر المؤسسية، مما يساهم في تعزيز جودة الأداء المؤسسي بشكل ملحوظ.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

● دراسة (Peggion & Masera 2008)

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات والاستراتيجيات المتبعة لحماية البنى التحتية الحيوية في الاتحاد الأوروبي من المخاطر الأمنية المختلفة، مع التركيز على أهمية تطوير إطار عمل شامل للتصدي لتحديات الأمن السيبراني المتزايدة وتأثيرها على القطاعات المختلفة، وتناول البحث الحاجة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتوحيد الجهود وتبادل أفضل الممارسات والسياسات، مع ضمان تطبيق إجراءات تتماشى مع مبادئ التكافل والتناسب التي تعتبر أساسية لتحقيق مستوى مناسب من الأمان على مستوى الاتحاد الأوروبي.

حيث المتغير المستقل هو "السياسات والإجراءات الحكومية" بأبعاد تشمل مدى جاهزية الحكومات، وتخصيص الموارد، ومستوى التنسيق بين الدول الأعضاء، أما المتغير التابع فهو "الأمان العام للبنية التحتية الحيوية" والذي يتأثر مباشرة بمستوى التعاون وتبني التقنيات الأمنية الحديثة لمواجهة التهديدات المتزايدة.

اعتمدت منهجية البحث على مراجعة شاملة للسياسات والاستراتيجيات المطبقة في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تحليل الإطار التنظيمي لمبادرات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، مع التركيز على القوانين المقترحة والاتفاقيات المعمول بها حالياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في تطبيق السياسات الأمنية بين الدول الأعضاء، مما يُعرض بعض الدول لمستويات أعلى من المخاطر، كما بينت الدراسة ضرورة تبني الكامل لمبادئ التكافل

بحيث يمكن تحقيق الحماية الكافية للبنى التحتية الحيوية، مع التأكيد على أهمية تطوير خطط طوارئ مشتركة بين الدول الأعضاء لضمان التفاعل السريع في حالات الطوارئ.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني تشريعات أوروبية ملزمة للدول الأعضاء تهدف إلى تحسين مستويات التنسيق وتعزيز تبادل المعلومات الأمنية بين الجهات المختلفة، كما أكدت على أهمية الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتعزيز أمن البنى التحتية الحيوية.

🔍 دراسة (2023) Mustapha & Others

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير ممارسات إدارة المخاطر على أداء المنظمات والدور الوسيط للابتكار في نماذج الأعمال في نيجيريا.

تستخدم هذه الدراسة الأساليب البحثية الكمية. تم استخدام عينة من 83 موظفًا، مع جمع البيانات من خلال استبيان عبر الإنترنت باستخدام مقياس ليكرت من 5 نقاط، وتم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، تبدأ مراحل تحليل البيانات باختبار صلاحية الأداة وموثوقيتها، ثم تحديد واختبار الفرضيات.

أظهرت النتائج أن ممارسات إدارة المخاطر كان لها تأثير مباشر وكبير على الأداء المالي. علاوة على ذلك، كانت ممارسات إدارة المخاطر مرتبطة بالأداء غير المالي، أظهرت النتائج أن الابتكار في نماذج الأعمال له علاقة سلبية بالأداء غير المالي، في حين كان له تأثير إيجابي من خلال تقوية العلاقات المالية بشكل كبير، كما كشف التحليل عن نتيجة جزئية للوساطة بين ممارسات إدارة المخاطر والسلوكيات غير المالية.

7.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نظريات تتمثل فيما يلي:

1- النظرية التنظيمية:

تركز هذه النظرية على كيفية تكامل الأنظمة الداخلية في المؤسسة والتفاعل بين عناصرها المختلفة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وبناءً على هذه النظرية، فإن إدارة المخاطر الجيومكانية تشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وتتضمن الدراسة تحليل أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية، مثل التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي، الرصد والمتابعة، والتنسيق المؤسسي، ومدى تأثيرها على الأداء المؤسسي، كما تعتمد الدراسة على استبانات وتحليل إحصائي لاختبار فرضياتها والتحقق من صحة تأثير هذه الأبعاد على الأداء التنظيمي، بهدف الوصول إلى توصيات تدعم صناع القرار في تحسين فعالية إدارة المخاطر.

2- نظرية إدارة المخاطر:

تستند هذه النظرية إلى مبادئ إدارة المخاطر التي تهدف إلى تحديد وتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها، وتنطبق هذه النظرية على الدراسة في سياق تقييم المخاطر الجيومكانية من خلال عدة أبعاد، مثل التقييم الجيومكاني والرصد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وبما أن الدراسة تسعى إلى تحسين الأداء التنظيمي من خلال التعامل الفعال مع المخاطر الجيومكانية، فإنها تعتمد على التحليل المنهجي للمخاطر بناءً على هذه النظرية، وتستند إلى دراسات سابقة ومراجع علمية لفهم كيفية تأثير إدارة المخاطر على الأداء المؤسسي، مما يمكن الباحث من تطوير توصيات مستندة إلى نتائج علمية واضحة.

3- نظرية التعاون المؤسسي:

تركز هذه النظرية على أهمية التعاون بين الأقسام والإدارات المختلفة لتحقيق أهداف مشتركة داخل المؤسسة، وتعتمد الدراسة على هذه النظرية لتوضيح دور التنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية ومدى تأثيره على الأداء التنظيمي، وتتضمن الدراسة تحليلاً للتعاون بين

الجهات المسؤولة عن نظم المعلومات الجغرافية وتقييم المخاطر داخل الهيئة العامة للمساحة، إضافةً إلى دراسة تأثير هذا التعاون على استجابة الهيئة للمخاطر وتحقيق أهدافها المؤسسية.

8.1 منهج الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تفرض طبيعة الدراسة وأهدافها ومتغيراتها اتباع هذا المنهج، ويعد المنهج الوصفي التحليلي بمثابة مجموعة من الإجراءات البحثية المتكاملة التي تهدف إلى وصف الظاهرة وتحليلها، بالاعتماد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها بشكل دقيق بهدف استخلاص الدلالات والوصول إلى استنتاجات عامة تتعلق بتأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل أثر أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية (التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، والتنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء التنظيمي، وذلك من خلال استبيان يستهدف الموظفين والإداريين في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

ويتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المصممة لقياس جوانب تطبيق هذه الأبعاد ومدى فعاليتها في تحسين الأداء التنظيمي، سيتم تحليل البيانات الكمية باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة للكشف عن العلاقات والأنماط بين أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية ونتائج الأداء التنظيمي.

علاوة على ذلك، سيتم استخدام المنهج النوعي من خلال المقابلات الشخصية مع بعض مديري الأقسام المعنية، وذلك بهدف الاستكشاف التفصيلي لتصوراتهم وتجاربهم حول فعالية أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية وأثرها على الأداء التنظيمي، وسيتم تحليل البيانات النوعية باستخدام تحليل المحتوى لاستخراج الموضوعات الرئيسية وتحقيق فهم أعمق لتجارب المشاركين.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق دراسة حالة مفصلة تشمل تحليل الوثائق والتقارير الرسمية المتعلقة بإدارة المخاطر الجيومكانية في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وسيتم مراجعة

الاستراتيجيات والإجراءات التي اتبعتها الهيئة لتطبيق أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية وتقييم أثرها على تحسين الأداء التنظيمي، مما يتيح فهماً عملياً حول كيفية تأثير هذه الممارسات النظرية على الواقع العملي.

9.1 مصادر البيانات:

يعتمد البحث على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات كما يلي:

✍ المصادر الثانوية:

وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث بالإضافة إلى الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع التي بحثت الإنشائية إلى جانب الدوريات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الدراسة، لمعرفة الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية والتي تتميز بالتغير والتطور المستمر.

✍ المصادر الأولية:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

10.1 أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

11.1 الأساليب الإحصائية المتبعة

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في هذه الدراسة لإجراء التحليل الوصفي واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: تم استخدامها لتقديم توزيعات التكرار والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على استبانة الدراسة.
- الوسط الحسابي: تم استخدامه كمقياس للنزعة المركزية لتقدير المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.
- الانحراف المعياري: تم استخدامه كمقياس للتشتت لتقدير الانحراف في إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي.

الإحصاء التحليلي:

- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression): تم استخدامه لاختبار تأثير متغير مستقل على المتغير التابع.
- اختبار التوزيع الطبيعي (Kurtosis Test): تم استخدامه لاختبار مدى انحراف التوزيع عن التوزيع الطبيعي.

12.1 نموذج الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة تحليل دور إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية، وتستند إلى المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها، والتي تشمل:

- التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر.
- التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة.
- الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- التنسيق والتعاون المؤسسي.

المتغير التابع: الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

13.1 حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** يدور نطاق الدراسة خلال عام 2024، حيث سيتم جمع البيانات وتحليلها في هذا العام لتقييم تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية في الوقت الحالي.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية، بحيث لا تشمل مؤسسات أخرى أو قطاعات مختلفة.
- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل مدى تأثير إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي داخل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، من خلال تحديد الأبعاد المختلفة لهذه الإدارة وتقييم أثرها على فعالية الأداء التنظيمي في الهيئة.

الفصل الثاني: الاطار النظري

المبحث الأول: إدارة المخاطر الجيومكانية

التمهيد

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في حجم وتعقيد التحديات الجغرافية والبيئية، مما جعل من الضروري تبني أدوات متقدمة لتحليل وتقييم هذه التحديات من منظور مكاني. وتُعد المخاطر الجيومكانية من بين أبرز هذه التحديات، حيث تنطوي على تهديدات متعددة الأبعاد ترتبط بالموقع الجغرافي والتوزيع المكاني للظواهر الطبيعية أو البشرية، والتي قد تُحدث آثاراً واسعة النطاق على البنية التحتية، والبيئة، وسلامة المجتمعات، وأداء المنظمات. ومع التطور السريع في تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات المكانية، أضحت بالإمكان توظيف هذه الأدوات في بناء نماذج تقييم وتحليل دقيقة تُمكن من التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها، والتخطيط الفعال للاستجابة لها وتقليل آثارها المحتملة.

وتُعتبر إدارة المخاطر الجيومكانية اليوم أحد المحاور الأساسية في تعزيز القدرة المؤسسية على مواجهة التغيرات البيئية والمخاطر الطارئة، لاسيما في القطاعات الحكومية المرتبطة بإنتاج وتحليل البيانات المكانية، كالهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية. فهذه الهيئة تتولى مسؤوليات استراتيجية تشمل رسم الخرائط الجغرافية الدقيقة، وتوفير بيانات مكانية متكاملة تسهم في دعم القرارات الحكومية في مجالات التخطيط العمراني، وإدارة الموارد، ومراقبة الكوارث، والأمن الجيومكاني. ولتحقيق هذا الدور الحيوي بكفاءة، لا بد من بناء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر تركز على أدوات تحليل جيومكاني متقدمة، قادرة على تحديد مصادر التهديدات وتحليل تأثيراتها ووضع استراتيجيات استجابة مرنة ومدروسة.

1.1.2 تعريف إدارة المخاطر الجيومكانية

تُعد إدارة المخاطر الجيومكانية أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة للتطور المتسارع في تقنيات المعلومات الجغرافية والزيادة المطردة في الاعتماد على البيانات المكانية في اتخاذ القرار المؤسسي.

وهي تمثل امتدادًا وتطورًا لمفهوم إدارة المخاطر التقليدية، بحيث يتم تضمين البُعد المكاني والجغرافي في عمليات التعرف على المخاطر وتحليلها والتخطيط لمواجهتها. وتُعنى هذه الإدارة باستخدام أدوات وتقنيات الجغرافيا المكانية، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد (Remote Sensing) وتحليل البيانات الجيومكانية، بهدف فهم طبيعة المخاطر المحتملة، وتحديد مواقعها بدقة، ورسم خرائط تفاعلية لمجالات تأثيرها، مما يُساهم في رفع كفاءة الاستجابة المؤسسية وتقليل الخسائر البشرية والمادية (Peggion et al., 2008).

وقد عرّف Hashim et al. (2023) إدارة المخاطر الجيومكانية بأنها "العملية التي يتم من خلالها استخدام التقنيات الجيومكانية مثل نظم المعلومات الجغرافية ونماذج التحليل المكاني لتحديد المخاطر وتقييم تأثيراتها، بهدف وضع حلول وقائية واستجابات فعالة تقلل من أثارها المحتملة على الأفراد والمنشآت".

و عرّف Albano & Sole (2018) هذا المفهوم على أنه "مزيج من المنهجيات الجغرافية والمعلوماتية المُستخدمة لفهم وتوقع الأخطار الطبيعية أو البشرية ذات البعد المكاني، والتفاعل معها من خلال خرائط ومؤشرات تدعم صانعي القرار على مختلف المستويات". ويُظهر هذا التعريف البُعد التواصلي والتحليلي للمفهوم، من خلال التركيز على بناء مؤشرات وخرائط تفاعلية.

و يرى جابر والعضايلة (2020) أن إدارة المخاطر الجيومكانية "هي أحد أشكال التحليل المتكامل الذي يجمع بين البعد الزمني والمكاني للمخاطر، بما يُمكن من التنبؤ بمناطق الخطورة، ووضع استراتيجيات استجابة تستند إلى معلومات مكانية دقيقة"، بينما يؤكد نمر والساعد (2021) على أن هذا النوع من الإدارة "لا يُعد ترفاً تقنياً، بل ضرورة استراتيجية في المؤسسات التي تعتمد على البيانات المكانية في رسم سياساتها واتخاذ قراراتها التشغيلية".

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أن إدارة المخاطر الجيومكانية هي "نهج إداري وتقني متكامل يعتمد على توظيف التقنيات الجغرافية والمكانية لتحليل وتقييم المخاطر من منظور جغرافي، بهدف تعزيز قدرة المؤسسات على الاستجابة الفورية والتخطيط الوقائي".

2.1.2 أهداف إدارة المخاطر الجيومكانية

تُعد إدارة المخاطر الجيومكانية منهجًا متقدمًا يهدف إلى تحسين قدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر من خلال ربط المعلومات الجغرافية بالتحليل الاستراتيجي، مما يجعل الأهداف المتوخاة منها متعددة الأبعاد وتخدم مستويات مختلفة من العمل المؤسسي. وتكمن أهمية تحديد هذه الأهداف في تعزيز كفاءة الأداء، والارتقاء بقدرة المؤسسات على الاستجابة الفورية والتخطيط الوقائي، لا سيما في بيئات تتسم بالديناميكية والتغير المستمر. وتعتمد هذه الإدارة على تحويل البيانات الجيومكانية إلى معرفة قابلة للتنفيذ، ما يعزز من فرص المؤسسات في التكيف مع الأزمات والتقليل من آثارها.

ويشير Hashim et al. (2023) إلى أن أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية تتمثل في ما يلي:

1. تحسين التنبؤ بالمخاطر من خلال تحليل البيانات الجغرافية وتحديد أنماطها.
2. تعزيز سرعة ودقة الاستجابة المؤسسية عبر النماذج الجيومكانية التفاعلية.
3. تحقيق تكامل البيانات بين الجهات المختلفة مما يسهل اتخاذ قرارات مشتركة في بيئات الطوارئ.

ويرى Albano & Sole (2018) أن الأهداف الأساسية لإدارة المخاطر الجيومكانية تتمثل في:

1. إنشاء خرائط تفاعلية للمخاطر تساعد على التخطيط العمراني وتوزيع الموارد.
2. دعم اتخاذ القرار استنادًا إلى معطيات دقيقة ومحدثة.
3. تطوير أنظمة إنذار مبكر تعتمد على المعالجة اللحظية للبيانات المكانية.

ويؤكد جابر والعضايلة (2020) أن الأهداف الجوهرية لإدارة المخاطر الجغرافية تكمن في:

1. تعزيز الكفاءة المؤسسية عبر الاستفادة من التمثيل المكاني للمخاطر.
2. رفع مستوى الوعي الجغرافي بالمخاطر داخل فرق العمل.
3. تحسين مستوى التنسيق المؤسسي عبر قواعد بيانات جغرافية موحدة.

و يرى الباحث أن إدارة المخاطر الجيومكانية تهدف إلى: "تعزيز قدرة المؤسسات على التنبؤ والاستجابة والوقاية من المخاطر ذات البعد المكاني، من خلال استثمار أدوات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وبناء خرائط تحليلية تفاعلية تدعم اتخاذ القرار الفوري، مع تحقيق التنسيق المؤسسي في بيئات العمل المعقدة".

3.1.2 أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية

أصبحت المؤسسات المعاصرة، ولا سيما تلك المعنية بإدارة المعلومات والخرائط الجغرافية، تواجه بيئات تشغيلية شديدة التعقيد تتطلب جاهزية استباقية واستجابات ذكية للمخاطر.

وبرزت إدارة المخاطر الجيومكانية كأحد الأدوات الحيوية التي تمنح صانعي القرار القدرة على الدمج بين التحليل المكاني والتخطيط الاستراتيجي، وتكمن أهمية هذا النهج في توظيف البيانات الجغرافية لرسم صورة دقيقة وشاملة عن مواقع الخطر ومسارات تأثيره، مما يدعم فعالية التخطيط الوقائي وسرعة الاستجابة للطوارئ.

وتُعزز أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية من خلال قدرتها على ربط التحليلات المكانية بالعمليات الإدارية، وتحقيق التكامل بين البيانات والموارد والقرارات، الأمر الذي يُساهم في تحسين الأداء التنظيمي ورفع كفاءة استخدام الموارد.

ويشير Hashim et al. (2023) إلى أن أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية تتجسد في عدة محاور رئيسية:

1. تعزيز دقة التنبؤ بالمخاطر الطبيعية والبشرية من خلال تحليل الأنماط المكانية للبيانات.
2. توفير أدوات تحليل مكاني تفاعلي تُمكن من مراقبة وتفسير التغيرات البيئية أو التشغيلية.
3. دعم قرارات الطوارئ والتخطيط المدني عبر تمثيل بصري حي للمخاطر ومواقعها المحتملة.

كما يرى Syafiq & Azri (2023) أن الإدارة الجيومكانية للمخاطر تكتسب أهميتها من قدرتها على:

1. تقديم تمثيلات خرائطية تساعد على فهم توزيع المخاطر عبر الزمان والمكان.

2. تحقيق التكامل بين تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وإدارة الأصول والبنية التحتية.
3. بناء قاعدة معرفية مكانية مشتركة تُستخدم بين مختلف الجهات المعنية بالإدارة والإنقاذ.

وفي ذات السياق أكد (Albano & Sole (2018 أن أهمية هذا النمط من الإدارة تكمن في أنه:

1. يساهم في تطوير أنظمة إنذار مبكر قائمة على التحليل المكاني.
 2. يُعزز من كفاءة التنسيق بين الجهات الحكومية عبر الخرائط الموحدة.
 3. يوفر أداة استراتيجية لتحليل المخاطر ضمن الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.
- و أوضحت دراسة نمر والساعد (2021) أن إدارة المخاطر الجيومكانية تُعد "منهجًا ضروريًا لتقليل الخسائر المحتملة، عبر الجمع بين قواعد بيانات دقيقة وتحليلات مكانية تستهدف رفع فعالية الأداء المؤسسي".

وأكد جابر والعضايلة (2020) أن الأهمية الاستراتيجية لهذا المفهوم تنبع من "كونه يعزز القدرة المؤسسية على التخطيط المسبق، ويخفض من مستويات التعرض للمخاطر من خلال التوزيع الجغرافي الذكي للموارد".

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن أهمية إدارة المخاطر الجيومكانية لا تقتصر على الجوانب الفنية أو التحليلية، بل تشمل أبعادًا استراتيجية تساهم في تحويل البيانات المكانية إلى معرفة قابلة للتنفيذ داخل المؤسسات، وتكمن أهمية هذا النهج بشكل خاص في المؤسسات ذات الطبيعة السيادية مثل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، حيث تُعد القدرة على إدارة المخاطر الجغرافية جزءًا من الأمن الوطني والمجتمعي، ومن دعائم التحول الرقمي في المملكة.

4.1.2 أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية

تتسم إدارة المخاطر الجيومكانية بكونها إطارًا شاملاً يتضمن مجموعة من الأبعاد الفرعية التي تتكامل لتشكيل عملية إدارية واستراتيجية متماسكة، ولكي تحقق هذه الإدارة أهدافها في التنبؤ بالمخاطر وتقليل آثارها وتحسين الأداء المؤسسي، لا بد من تفعيل أبعادها الأربعة بترابط وفعالية.

لـ التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر

يمثل هذا البُعد الخطوة الأولى في إدارة المخاطر الجيومكانية، ويتضمن جمع وتحليل البيانات المكانية المرتبطة بمصادر الخطر، وتحديد مواقعها، وأنماط تكرارها، ونطاق تأثيرها، ويعتمد هذا التحديد على أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والاستشعار عن بعد، والتحليل الإحصائي المكاني، بما يساعد في إنتاج خرائط مخاطر دقيقة.

وقد أكد Hashim et al. (2023) أن التحليل الجيومكاني يوفر قدرة عالية على فهم أنماط انتشار المخاطر وتمييز مناطق الخطورة، كما يُمكن المؤسسات من بناء نماذج للتنبؤ بالمخاطر المحتملة، وبين Obeidat et al. (2021) أهمية استخدام التحليل الطبوغرافي والمعايير المورفومترية في تقييم قابلية المناطق للفيضانات، مما يعكس الدور الحيوي لهذا البُعد في مرحلة التقييم.

لـ التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة

يُعنى هذا البُعد بتطوير خطط وقائية مبنية على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التقييم الجيومكاني، بهدف الاستعداد المسبق لمواجهة المخاطر وتقليل تأثيراتها، ويشمل ذلك تصميم سيناريوهات متعددة للاستجابة، وتحديد نقاط القوة والضعف في البنية التحتية، وتخصيص الموارد وفق خرائط توزيع المخاطر.

ويرى Mhangara et al. (2025) أن التخطيط القائم على البيانات الجغرافية يُعد أكثر فعالية في إدارة الكوارث المناخية، خاصة عند استخدام النماذج التنبؤية والذكاء الاصطناعي لتحليل المخاطر، كما أوضحت Albano & Sole (2018) أن الاستراتيجيات المعتمدة على تحليل مكاني مرِن قادرة على مواكبة التغيرات الطارئة والاستجابة الفورية.

لـ الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

يمثل الرصد الديناميكي للمخاطر عنصراً محورياً في الإدارة الجيومكانية، إذ يتيح مراقبة التغيرات البيئية والمكانية في الزمن الحقيقي، مما يُمكن من التدخل السريع عند اقتراب الخطر أو تفاقمه، ويعتمد هذا البُعد على البيانات المحدثة بشكل مستمر، وأدوات تحليل زمني ومكاني عالية الدقة.

وأشار (Syafiq & Azri (2023 إلى أن استخدام تقنيات الرصد المكاني يعزز القدرة على تحديث سيناريوهات التهديد، وتحسين دقة الاستجابة، كما بينت دراسة (Peggion et al. (2008 أن الرصد الجيومكاني يُعد عنصرًا أساسيًا في أنظمة الإنذار المبكر، حيث يسمح بتتبع المخاطر على مدار الساعة وتحسين مرونة المؤسسات.

٤- التنسيق والتعاون المؤسسي

يركز هذا البُعد على أهمية الشراكة المؤسسية وتكامل البيانات بين الجهات المختلفة المعنية بإدارة المخاطر، سواء كانت حكومية أو محلية أو أمنية، ويعتمد على بناء بيئة عمل مشتركة تستند إلى خرائط موحدة، وقواعد بيانات متكاملة، وآليات اتصال فوري.

وتؤكد دراسة (Albano & Sole (2018 أن التنسيق المؤسسي القائم على نظم المعلومات الجغرافية يُقلل من الازدواجية، ويُسهل توزيع الأدوار في حالات الطوارئ، كما أشارت نمر والساعد (2021) إلى أن غياب التعاون بين الجهات المختصة يُعد من أبرز معوقات فاعلية الاستجابة للمخاطر، مما يجعل هذا البُعد من أهم مكونات الإدارة الجيومكانية الناجحة.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن تفعيل أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية بشكل مترابط يمثل جوهر فعالية هذا المفهوم، ويسهم في الانتقال من رد الفعل إلى الفعل الاستباقي داخل المؤسسات. كما أن هذه الأبعاد تُعد حجر الزاوية في تحقيق التكامل بين التحليل الجغرافي والإدارة الإستراتيجية للمخاطر، وهو ما يتوافق مع طبيعة مهام الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

المبحث الثاني: الأداء التنظيمي

التمهيد

في ظل التحولات الإدارية المتسارعة التي تشهدها المؤسسات المعاصرة، برز مفهوم الأداء التنظيمي كأحد المؤشرات الجوهرية التي تُقاس بها فاعلية المؤسسات ونجاحها في تحقيق رسالتها وأهدافها، ويُنظر إلى الأداء التنظيمي على أنه انعكاس مباشر لقدرة المؤسسة على توظيف مواردها بكفاءة، وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، في ظل بيئة تنافسية معقدة تتطلب استجابات مؤسسية متوازنة بين الجودة والإنتاجية والاستدامة.

لقد تطور مفهوم الأداء التنظيمي من مجرد قياس مخرجات العمل الكمي إلى إطار شامل يُعنى بتقييم جوانب متعددة تشمل الفعالية، والكفاءة، والتحسين المستمر، وجودة الخدمات، ومدى رضا الأطراف المعنية، وبات الأداء التنظيمي يُمثّل حجر الزاوية في الحكم على مدى نجاح المؤسسات العامة والخاصة في تقديم خدماتها، وتحقيق التوازن بين أهدافها الداخلية ومطالب بيئتها الخارجية.

وتزداد أهمية الأداء التنظيمي في المؤسسات الحكومية ذات الطابع الفني والتقني، مثل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، حيث يتداخل الأداء مع عناصر التقنية، والسرعة، والدقة، والتكامل المؤسسي.

1.2.2 تعريف الأداء التنظيمي

يمثّل الأداء التنظيمي أحد المفاهيم المركزية في الفكر الإداري الحديث، وقد حاز اهتمامًا واسعًا من الباحثين لما له من دور في تشخيص واقع المؤسسات وقياس نجاحها في تحقيق أهدافها. وتكمن أهمية تحديد مفهوم الأداء التنظيمي في تعدد وجهات النظر حوله، إذ يراه بعض الباحثين من زاوية الكفاءة التشغيلية، بينما يركز آخرون على فعالية تحقيق الأهداف أو جودة المخرجات والعلاقات مع المستفيدين.

وقد عرّف Nguyen et al. (2023) الأداء التنظيمي بأنه "القدرة الكلية للمؤسسة على تحقيق أهدافها المرسومة من خلال الاستخدام الفعال لمواردها البشرية والمادية والتقنية، بما يعكس مدى التوازن بين المدخلات والمخرجات ضمن السياق المؤسسي العام".

أما Sahibzada et al. (2023) فقد نظروا إلى الأداء التنظيمي على أنه "نتاج تفاعلي يعكس مستوى نضج العمليات الداخلية، وجودة التعلم المؤسسي، ومدى القدرة على ترجمة المعرفة إلى ممارسات قابلة للقياس".

و عرّف Rehman Khan et al. (2022) الأداء التنظيمي بأنه "مجموعة من المؤشرات التي تُقاس من خلالها جودة تنفيذ الأعمال، ومدى رضا الأطراف المعنية، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ضمن بيئة تنافسية ديناميكية، ويظهر في هذا الطرح الدور الحاسم للمؤسسة في التكيف مع المتغيرات".

وقد عرّف جابر والعضايلة (2020) الأداء التنظيمي على أنه "مقدار ما تحققه المؤسسة من نتائج كمية ونوعية تعكس مدى فاعليتها في استخدام الموارد وتحقيق الغايات المخططة"، في حين ركز حياصات والخواندة (2017) على البعد المؤسسي للمفهوم، حيث أشارا إلى أنه "نتاج لتفاعل العوامل الهيكلية والوظيفية داخل المنظمة، ويتجلى في مدى قدرة المؤسسة على تلبية متطلبات بيئتها الخارجية بكفاءة".

وقدّم عبدالسلام وآخرون (2019) تعريفاً شمولياً للأداء التنظيمي بوصفه "مجموع الأداء الفردي، والأداء الوظيفي، والبيئة المؤسسية، المؤدي إلى تحقيق الكفاءة والفعالية والجودة، وهو يعكس مدى الصحة التنظيمية للمؤسسة على المستويات كافة".

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن الأداء التنظيمي هو: مؤشر مركّب يعكس درجة كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها وتحقيق أهدافها، ضمن إطار من التفاعل المتوازن مع بيئتها الداخلية والخارجية. ويتجسد هذا الأداء من خلال مخرجات كمية (كالإنتاجية) ونوعية (كجودة الخدمة ورضا المستفيدين)، ويُعد نتاجاً لتكامل القيادة، والهيكل الإداري، وعمليات التقييم والتحسين المستمر".

2.2.2 أهداف الأداء التنظيمي

يُعد تحديد أهداف الأداء التنظيمي خطوة أساسية لفهم ما تسعى إليه المؤسسات الحديثة من خلال قياس الأداء وتحسينه. فالمؤسسة لا تسعى فقط إلى تحقيق النتائج المالية أو الكمية، بل تعمل على تعزيز فعالية عملياتها الداخلية، وتطوير رأس مالها البشري، وتقديم خدمات ذات جودة عالية تلي توقعات المستفيدين. ومن هنا، تُصبح أهداف الأداء التنظيمي متعددة الأبعاد، تشمل الكفاءة، والفعالية، والابتكار، والاستدامة، بما ينعكس على التميز المؤسسي في المدى القصير والطويل على حد سواء.

ويشير (Nguyen et al. (2023 إلى أن الأهداف الرئيسية للأداء التنظيمي تتمثل في:

1. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال رفع كفاءة العمليات وتقليل الهدر.
2. تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة عبر المتابعة المستمرة لمؤشرات الإنجاز.
3. رفع مستوى رضا المستفيدين من خلال جودة الخدمات والاستجابة لاحتياجاتهم.

كما يرى (Sahibzada et al. (2023 أن المؤسسات تسعى من خلال الأداء التنظيمي إلى:

1. دعم عمليات التعلم المؤسسي والابتكار في بيئات العمل الديناميكية.
2. تعزيز القدرة التنافسية والاستجابة السريعة للتغيرات البيئية.
3. إيجاد بيئة عمل داخلية محفزة تُشجع الموظفين على تحقيق الإنتاجية وتحمل المسؤولية.

وفي دراسة عربية، حدّد جابر والعضايلة (2020) أهداف الأداء التنظيمي على النحو التالي:

1. رفع مستوى الإنتاجية المؤسسية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية.
2. تحقيق الانسجام الوظيفي والتكامل بين الوحدات الإدارية.
3. تحسين العلاقات المؤسسية مع الجهات ذات العلاقة والمجتمع.

كما أوضح عبدالسلام وآخرون (2019) أن من أبرز أهداف الأداء التنظيمي:

1. تحقيق الشفافية والمسؤولية الإدارية عبر مؤشرات أداء قابلة للقياس.
2. تعزيز فعالية اتخاذ القرار من خلال وجود أنظمة متابعة وتقييم.
3. الوصول إلى مستويات متقدمة من الجودة والاستدامة في تقديم الخدمات.

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن أهداف الأداء التنظيمي لا تقتصر على البُعد التشغيلي فقط، بل تمتد لتشمل تطوير الأداء الاستراتيجي والوظيفي في آنٍ معاً. وتكمن هذه الأهداف في:

- تحسين كفاءة استخدام الموارد البشرية والتقنية.
- تحقيق فعالية العمليات والخدمات بما ينسجم مع رؤية المؤسسة.
- تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية والتقنية.
- دعم جودة الخدمة ورضا المستفيدين كمدخل لتحسين السمعة المؤسسية.

وينسجم هذا التوجه مع طبيعة المهام الموكلة للهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، التي تسعى إلى تقديم خدمات ذات طابع استراتيجي ووطني، مما يتطلب تحقيق أداء متوازن يجمع بين الدقة والسرعة والجودة.

3.2.2 أهمية الأداء التنظيمي

يُعد الأداء التنظيمي أحد الركائز الأساسية التي يُبنى عليها استقرار المؤسسات ونموها وسمعتها، إذ يعكس مدى قدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية، وتحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية، وتقديم خدمات عالية الجودة، وتزداد أهمية الأداء التنظيمي في المؤسسات ذات الطابع العام والخدمي، حيث يكون لها دور مباشر في دعم التنمية الوطنية وتحقيق رضا المواطنين. ومن هنا، فإن رفع مستوى الأداء لا يمثل فقط غاية تنظيمية، بل وسيلة استراتيجية لضمان البقاء والمنافسة والاستدامة في بيئة متغيرة.

ويشير (Rehman Khan et al. (2022 إلى أن أهمية الأداء التنظيمي تتجسد في كونه:

1. أداة لقياس جودة النتائج ومدى تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل ملموس.
2. وسيلة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الفاقد والهدر في الموارد.
3. مدخلاً لتحسين العلاقة مع المستفيدين وتعزيز ثقتهم بالمؤسسة.

أما (Nguyen et al. (2023 فيرون أن الأداء التنظيمي هو محور التفاعل بين القيادة والتنظيم

والثقافة المؤسسية، إذ يساعد في:

1. توجيه استراتيجيات التطوير والتحسين المستمر داخل المؤسسة.
2. تعزيز قدرتها على التنافس وتقديم قيمة مضافة في خدماتها.
3. ربط الأهداف الفردية بالأداء العام من خلال أنظمة تقييم واضحة.

وفي السياق العربي، أكدت دراسة عبدالسلام وآخرون (2019) أن الأداء التنظيمي:

1. يعكس مدى فاعلية المؤسسة في الاستفادة من إمكانياتها البشرية والمادية.
2. يُعد مؤشرًا حاسمًا في الحكم على نجاح الخطط والسياسات التنفيذية.
3. يساهم في بناء الثقة بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، سواءً كانت تنظيمية أو مجتمعية.

وأبرزت دراسة الشوابكة (2021) أن الأداء التنظيمي المتوازن ينعكس على:

1. تحقيق العدالة والكفاءة في توزيع الأدوار داخل المؤسسة.
2. زيادة مستوى الالتزام الوظيفي وتحفيز الموظفين نحو الابتكار.
3. تحقيق التميز المؤسسي من خلال العمل الجماعي والتفاعل الداخلي الإيجابي.

ومن خلال تحليل هذه الرؤى، يرى الباحث أن أهمية الأداء التنظيمي تتمثل في كونه: "نظامًا شموليًا يُمكن المؤسسة من تقييم مدى تحقق أهدافها، وكفاءة عملياتها، وقدرتها على تقديم خدمة فعّالة في بيئة ديناميكية، كما أنه يُعد أداة استراتيجية للتطوير والتحسين، ومرآة تُعكس من خلالها قدرة المؤسسة على التأثير الإيجابي في محيطها".

ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في مؤسسات مثل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، حيث يرتبط الأداء بالدقة الفنية، وسرعة الاستجابة، وجودة الخدمات المكانية، وكلها عوامل حيوية في دعم اتخاذ القرار على المستوى الوطني.

4.2.2 مؤشرات الأداء التنظيمي

تُمثل مؤشرات الأداء التنظيمي الأداة الأكثر فاعلية في تقييم مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية، وهي ليست مجرد مقاييس رقمية جامدة، بل تمثل ترجمة عملية

للقدرة المؤسسية على التفاعل مع بيئتها الداخلية والخارجية، وتُسهّم في توجيه الجهود الإدارية نحو التحسين المستمر واتخاذ قرارات مبنية على بيانات حقيقية. وفي هذا الإطار، فإن المؤشرات لا تؤدي فقط وظيفة المتابعة، بل تُمكن أيضًا من التنبؤ بالأداء المستقبلي للمؤسسة، من خلال تتبع الاتجاهات وتحليل الانحرافات.

تُعد الكفاءة التشغيلية من أبرز مؤشرات الأداء التنظيمي، حيث تعكس قدرة المؤسسة على استثمار مواردها البشرية والمالية والتقنية بأقل تكلفة ممكنة مع تحقيق أقصى قدر من المخرجات. ويُقاس هذا البُعد عادة بمعدلات الإنتاجية، ونسب الهدر، ودرجة الترشيح في استخدام الطاقات المؤسسية، وقد أظهرت دراسات مثل دراسة Rehman Khan et al. (2022) أن المؤسسات ذات الكفاءة العالية تكون أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المفاجئة، كما تُظهر مرونة مالية وتشغيلية تساعدها على الاستمرار والتوسّع.

من جانب آخر، تُعد الفعالية المؤسسية مؤشرًا حيويًا يقيس مدى تحقيق الأهداف المرسومة ضمن الإطار الزمني المحدد، وتُظهر المؤسسات الفعالة قدرة عالية على التناسق بين الأهداف العامة والفرعية، كما تمتاز بانسيابية العمليات وقدرتها على تجاوز العقبات البيروقراطية. وقد أكد Nguyen et al. (2023) أن الفعالية تُعد انعكاسًا مباشرًا لجودة القيادة، ومستوى التنسيق الداخلي، وتوزيع الصلاحيات، وكلها عوامل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الأداء التنظيمي الشامل.

كما تُعد جودة الخدمة من المؤشرات النوعية الأساسية التي تعكس مدى التزام المؤسسة بمعايير الأداء الفني والمهني في تقديم منتجاتها أو خدماتها، وفي المؤسسات الخدمية الفنية مثل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، تُقاس جودة الأداء بدقة البيانات، وحدثة الخرائط، وسرعة إنجاز الطلبات، وهي عناصر تتطلب بنية تحتية رقمية متقدمة ومنظومة مراجعة وتحسين مستمرة.

وقد بيّنت دراسة عبدالسلام وآخرون (2019) أن جودة الخدمات لا تُسهّم فقط في رفع الأداء، بل تمثّل عاملاً حاسماً في تعزيز ثقة المتعاملين واستقرار المؤسسة على المدى البعيد.

ويمثل رضا المستفيدين بُعدًا مركزيًا في تقييم الأداء التنظيمي، خصوصًا في المؤسسات ذات العلاقة الوثيقة مع الجمهور أو الجهات الحكومية الأخرى. فالمؤسسات الناجحة تسعى إلى تجاوز توقعات المستفيد، لا مجرد تلبيتها، وتقوم بتضمين استجاباتهم وملاحظاتهم في تطوير الخدمات. وبهذا، فإن رضا المستفيد لا يُعد فقط نتيجة للأداء، بل مؤشرًا حيًا على مدى نجاح المؤسسة في التواصل والتفاعل وتقديم قيمة حقيقية للمجتمع.

كما تبرز مؤشرات الابتكار المؤسسي كأحد الأبعاد الحديثة للأداء، حيث يُقاس مدى تجديد المؤسسة لعملياتها، ومدى تبنيها لأفكار جديدة أو تقنيات متطورة، بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل المكاني، وتُعد المؤسسات المبتكرة أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات، كما أنها غالبًا ما تحقق مستويات أداء أعلى من حيث الكفاءة والجودة.

وأخيرًا، فإن مؤشرات الحوكمة والامتثال الإداري تُظهر مدى التزام المؤسسة بالأنظمة، ومستوى الشفافية في إدارة الموارد، والانضباط التنظيمي في تنفيذ الخطط والبرامج، وتُعد هذه المؤشرات حجر الزاوية في تحقيق استدامة الأداء، خاصة في المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع بيانات سيادية أو حساسة مثل البيانات الجيومكانية.

وبناءً على ما سبق، فإن مؤشرات الأداء التنظيمي لا تُقاس فقط بالأرقام، بل تتجلى في التفاعل الحي بين العمليات والنتائج، بين الرؤية والواقع، وبين التحديات والاستجابات، وكلما كانت المؤشرات دقيقة ومتربطة وقابلة للقياس والتحسين، كانت المؤسسة أقرب إلى التميز المؤسسي والجاهزية الاستراتيجية.

الفصل الثالث: منهجية الدّراسة وإجراءاتها

تمهيد:

يهدف البحث الحالي إلى دراسة أثر إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها (التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، التنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. ويتناول هذا الفصل وصفاً للإجراءات الميدانية التي قام بها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تشمل تحديد المنهج المستخدم، ومجتمع الدراسة، وعينتها، وأداة الدراسة، وطرق التحقق من صدق الأداة وثباتها، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل النتائج..

1.3 منهج الدّراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لتحديد وتحليل أثر إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها المختلفة على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الكمي في جمع البيانات وتحليلها، باستخدام أداة استبائية تم تصميمها خصيصاً لقياس المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها الأربعة)، والمتغير التابع (الأداء التنظيمي)، حيث طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية من موظفي الهيئة من مختلف الإدارات والأقسام ذات الصلة بالتحليل الجغرافي والتخطيط المؤسسي.

2.3 مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في الإدارات الفنية والإدارية ذات العلاقة المباشرة بإدارة المخاطر الجيومكانية والأداء المؤسسي داخل الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك الموظفين في إدارات: نظم المعلومات الجغرافية،

وإدارة المخاطر، والتخطيط المؤسسي، والجودة، وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الوحدات المرتبطة بإنتاج البيانات المكانية، وتحليل المخاطر، ودعم اتخاذ القرار المؤسسي.

وتُعد هذه الفئة من الموظفين هي الأقدر على تمثيل موضوع الدراسة، نظرًا لطبيعة المهام التي تضطلع بها، والتي تجمع بين التعامل المباشر مع البيانات الجيومكانية، والمشاركة في صنع السياسات والإجراءات المرتبطة بإدارة المخاطر وتحسين الأداء.

وبحسب التقارير الإدارية الداخلية للهيئة، يبلغ عدد الموظفين المستهدفين في هذه الإدارات المتخصصة نحو 850 موظفًا، موزعين على المقر الرئيسي للهيئة في مدينة الرياض، والفروع الميدانية التابعة لها.

ونظرًا لحجم المجتمع وتوزيعه، تم اختيار عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، حيث تم تقسيم المجتمع إلى طبقات وفقًا لنوع الإدارة (إدارة نظم المعلومات الجغرافية – إدارة المخاطر – إدارة التخطيط والجودة – إدارات أخرى مساندة)، وذلك لضمان تمثيل كافة الأقسام ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد تم اعتماد معادلة كرجسي ومورغان (Krejcie & Morgan, 1970) لتحديد الحجم الأمثل للعينة على أساس مستوى ثقة 95% وهامش خطأ $\pm 5\%$ ، مما نتج عنه تحديد حجم عينة مناسب قدره 265 موظفًا.

ولضمان دقة النتائج وتقليل نسبة الاستبعاد، قام الباحث بتوزيع 300 استبانة بشكل مباشر وعن طريق البريد الداخلي، موزعة وفق الوزن النسبي لكل قسم مشارك. وبعد عملية الفرز الأولي، تم استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة، واعتمدت الدراسة في النهاية على 265 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

وقد جاءت العينة النهائية موزعة على النحو الموضح في الجدول أدناه:

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الإدارة داخل الهيئة

نوع الإدارة	عدد المشاركين	النسبة من العينة
نظم المعلومات الجغرافية	110	41.5%
إدارة المخاطر	75	28.3%
إدارة التخطيط والجودة	50	18.9%
إدارات أخرى مساندة	30	11.3%
الإجمالي	265	100%

3.3 خصائص عينة الدراسة:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وفقاً للمتغيرات:

النوع

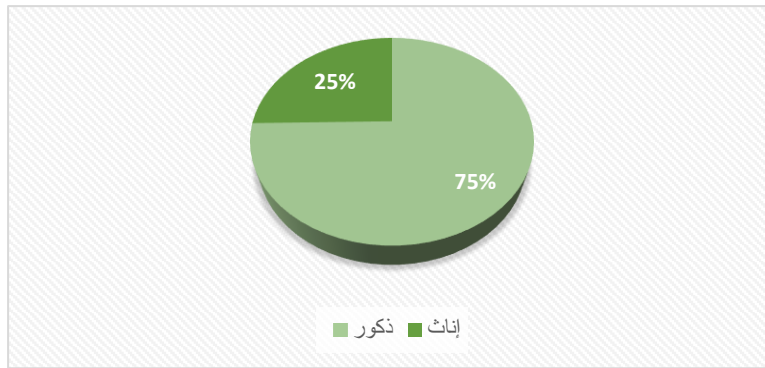
يعكس توزيع أفراد العينة حسب النوع التوازن النسبي في التوظيف داخل الهيئة بين الذكور

والإناث في الإدارات المتخصصة. ويوضح الجدول الآتي توزيع العينة وفقاً لهذا المتغير:

جدول رقم (2) توزيع أفراد الدراسة وفق النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكور	198	74.7%
إناث	67	25.3%
الإجمالي	265	100%

شكل رقم (1) توزيع أفراد الدِّراسة وفق النوع



تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة بلغت 74.7%، وهي نتيجة منسجمة مع طبيعة التوزيع العام للموظفين في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، خاصة في الإدارات ذات الطابع الفني والتقني التي يغلب عليها الطابع الميداني. بينما بلغت نسبة الإناث 25.3%، وهي نسبة تعكس التنامي التدريجي لمشاركة المرأة في الوظائف المرتبطة بتحليل البيانات وإدارة الجودة.

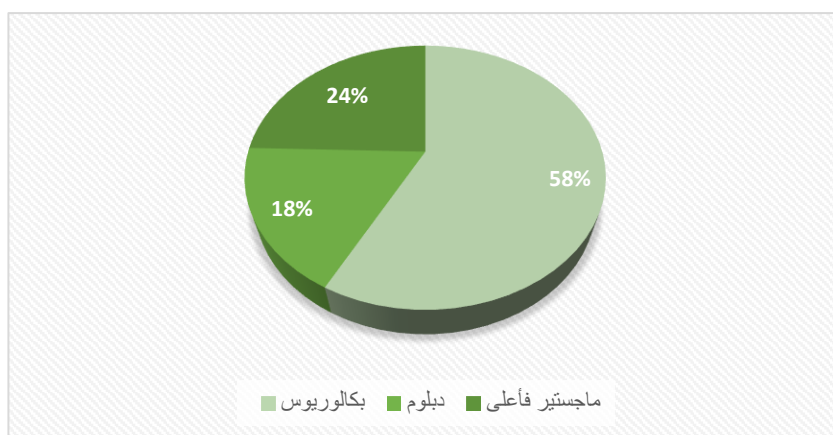
المؤهل العلمي:

يساعد توزيع أفراد العينة حسب مؤهلاتهم الأكاديمية في فهم الخلفية العلمية للمبحوثين، وهو ما ينعكس على درجة وعيهم بالمفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر الجيومكانية والأداء التنظيمي. ويبين الجدول التالي توزيع العينة وفقاً للمؤهل العلمي:

جدول رقم (3) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	العمر
57.7%	153	بكالوريوس
17.7%	47	دبلوم
24.5%	65	ماجستير فأعلى
100%	265	الإجمالي

شكل رقم (2) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغيّر المؤهل العلمي



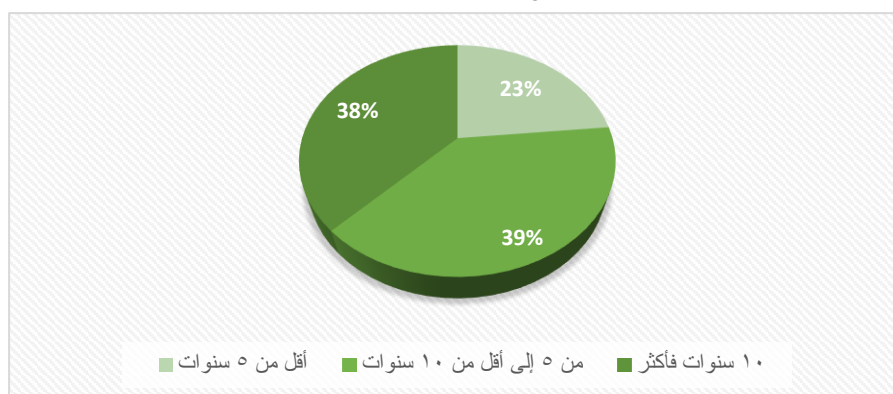
تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة 57.7%، تليها فئة الحاصلين على الدراسات العليا (ماجستير فأعلى) بنسبة 24.5%، بينما يشكل الحاصلون على الدبلوم 17.7%. وتعكس هذه النتائج البيئة التخصصية للمؤسسة، التي تتطلب مؤهلات تقنية وإدارية عالية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والتخطيط الاستراتيجي.

سنوات الخبرة

جدول رقم (4) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغيّر سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
23.4%	62	أقل من 5 سنوات
38.9%	103	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
37.7%	100	10 سنوات فأكثر
100%	265	الإجمالي

شكل رقم (3) توزيع أفراد الدِّراسة وفق متغيّر سنوات الخبرة



يتبين من الجدول أن غالبية المشاركين تتراوح خبراتهم بين 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 38.9%، يليهم من لديهم خبرة 10 سنوات فأكثر بنسبة 37.7%، ثم الموظفين الجدد (أقل من 5 سنوات) بنسبة 23.4%. ويدل هذا التوزيع على أن معظم أفراد العينة يتمتعون بخبرة متوسطة إلى متقدمة، وهو ما يؤثر نتائج الدراسة ويُعزز موثوقيتها...

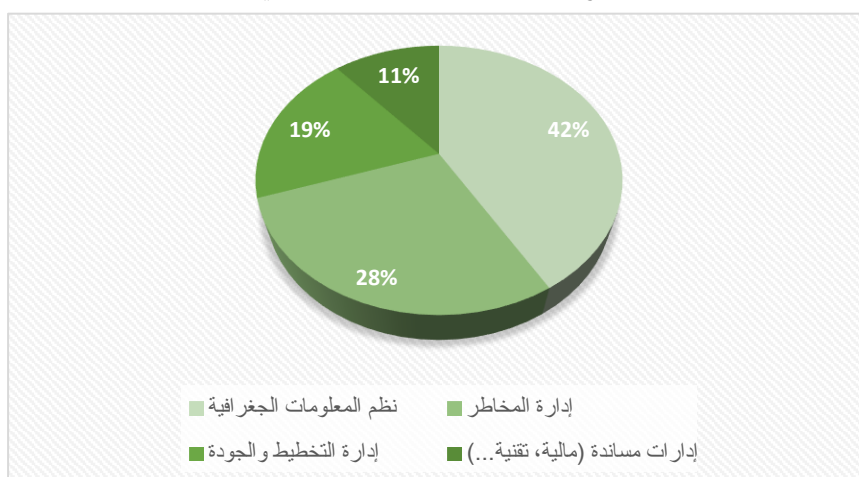
📌 الإدارة التي يعمل بها الموظف

يعكس هذا المتغير مدى تنوع المشاركين من مختلف الإدارات المرتبطة بموضوع الدراسة. ويُعد مهمًا لتحليل الفروق في استجابات العينة وفقًا لاختلاف المهام الوظيفية. ويُبين الجدول التالي توزيع العينة حسب الإدارة:

الجدول (5): توزيع أفراد الدراسة وفق الإدارة التي يعمل بها الموظف

النسبة المئوية	التكرار	الإدارة
41.5%	110	نظم المعلومات الجغرافية
28.3%	75	إدارة المخاطر
18.9%	50	إدارة التخطيط والجودة
11.3%	30	إدارات مساندة (مالية، تقنية...)
100%	265	الإجمالي

شكل رقم (4): توزيع أفراد الدراسة وفق الإدارة التي يعمل بها الموظف



4.3 أداة الدِّراسة:

بعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والاستعانة بالإطار النظري للبحث، قام الباحث ببناء وتطوير الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدِّراسة؛ لمناسبتها لتحقيق أهداف الدِّراسة، والإجابة عن تساؤلاتها

5.3 بناء أداة الدِّراسة:

تم تصميم أداة الدراسة خصيصًا لقياس أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، وقد مرّت الأداة بعدة مراحل تطويرية، بدأت بمراجعة الأدبيات النظرية والنماذج القياسية في مجال إدارة المخاطر الجغرافية، بالإضافة إلى تحليل أدوات القياس المستخدمة في دراسات عربية وأجنبية سابقة مثل (جابر والعضايلة، 2020؛ Hashim et al., 2023؛ Albano & Sole, 2018).

وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين رئيسيين على النحو التالي:

❖ الجزء الأول: البيانات العامة للمبحوثين

ويتضمن هذا الجزء مجموعة من الأسئلة الخاصة بالخصائص الديموغرافية والمهنية لأفراد

العينة، مثل:

- النوع (ذكر / أنثى)
- المؤهل العلمي
- سنوات الخبرة
- الإدارة أو القسم الذي يعمل فيه المبحوث

ويهدف هذا الجزء إلى تحليل استجابات العينة وفقاً لهذه المتغيرات، وفحص الفروق المحتملة بين أفراد العينة بناءً عليها.

❖ الجزء الثاني: محاور الدراسة

يتضمن هذا الجزء عبارات الاستبيان الأساسية التي تم تصميمها لقياس متغيري الدراسة (المستقل والتابع)، واشتمل على محورين رئيسيين، تم تقسيمهما إلى أبعاد فرعية كما يلي:

■ المحور الأول: إدارة المخاطر الجيومكانية (المتغير المستقل)

ويتكوّن من 24 فقرة موزعة على أربعة أبعاد رئيسية، هي:

- التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر (6 فقرات)
- التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة (6 فقرات)
- الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (6 فقرات)
- التنسيق والتعاون المؤسسي (6 فقرات)

ويهدف هذا المحور إلى قياس مدى تطبيق الهيئة لهذه الأبعاد، وانعكاسها على أدائها المؤسسي.

■ المحور الثاني: الأداء التنظيمي (المتغير التابع)

ويتكوّن من 8 فقرات تغطي الأبعاد الجوهرية للأداء، مثل:

- الكفاءة التشغيلية
- جودة الأداء
- فعالية تحقيق الأهداف
- رضا المستفيدين

وقد صيغت فقرات كلا المحورين باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من:

- أوافق بشدة، (2) أوافق، (3) محايد، (4) لا أوافق، (5) لا أوافق بشدة،
- وذلك لتوفير مرونة في التعبير عن درجة الموافقة، وإتاحة تحليل إحصائي دقيق للاتجاهات.

6.3 مفتاح التصحيح:

كانت الإجابة عن فقرات الاستبيان في ضوء مقياس خماسي على النحو التالي:

جدول رقم (6) مفتاح التصحيح

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

7.3 صدق أداة الدراسة:

إن صدق الأداة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يُقصد بالصدق "شمول الأداة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (العساف، ١٤٣٣هـ، ص310) وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال القيام بما يلي:

✓ الصدق الظاهري للأداة (التحكيبي):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة، تمَّ عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين؛ وذلك للاسترشاد بأرائهم، وقد طُلب من المحكِّمين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات، ومدى ملاءمتها لما وُضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتهي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانة.

✓ صدق الاتساق الداخلي:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدِّراسة قام الباحث بالتأكد من صدق الاتساق الداخلي وذلك بتنفيذ الأداة على عينة استطلاعية مكونة من (25) فرد لهم نفس خصائص عينة الدراسة وتم حساب الصدق الداخلي لفقرات الاداة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين إجابات العينة على كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي اليه، وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، حيث جاءت النتائج على النحو التالي:

المحور الأول: إدارة المخاطر الجيومكانية .

جدول (7) معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الأول

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
1	.608**	13	.764**
2	.557**	14	.588**
3	.613**	15	.736**
4	.753*	16	.732**
5	.711**	17	.807**
6	.787**	18	.751**
7	.676**	19	.824**
8	.579**	20	.531**
9	.771**	21	.724**
10	.573**	22	.645**
11	.699**	23	.776**
12	.871**	24	.589**

** دال عند مستوى دلالة 0.01

يُتَّضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور إدارة المخاطر الجيومكانية جاءت جميعها معاملات جيدة ومقبولة؛ حيث كانت كلها دالة عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05).

المحور الثاني: الأداء التنظيمي

جدول (8) معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الثاني

رقم الفقرة	معامل ارتباط بيرسون
1	.646**
2	.642**
3	.705**
4	.722**
5	.753**
6	.618**
7	.719**
8	.683**
9	.656**
10	.648**

** دال عند مستوى دلالة 0.01

يُتَّضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور الأداء التنظيمي جاءت جميعها معاملات جيدة ومقبولة؛ حيث كانت كلها دالة عند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05).

8.3 ثبات أداة الدراسة:

ثبات أداة الدراسة يعنى أن الأداة ستعطي نفس النتائج تقريباً عند تطبيقها مرات عديدة على العينة نفسها ويقصد به إلى أي درجة تعطي أداة الدراسة قراءات متقاربة عند كل مرة تستخدم فيها، او يعني التأكد من ان التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على أشخاص مختلفين في اوقات مختلفة، ولقياس مدي ثبات الاداة قام الباحث بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية قوامها (30) مفردة باستخدام معاملات ثبات ألفا كرونباخ (Alpha Chronbach) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان :

جدول (9) معاملات الفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
إدارة المخاطر الجيومكانية	24	.871
الأداء التنظيمي	8	.825
الدرجة الكلية للاستبيان	32	.891

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ كانت مناسبة لأغراض البحث العلمي لكافة محاور الاستبيان؛ إذ كانت جميعها مقبولة علمياً وتفي بمتطلبات التطبيق، كما تشير نتائج الجدول السابق إلى ارتفاع معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ على الدرجة الكلية، حيث بلغت (0.891) ومما سبق يتبين ان الاستبيان يتسم بدرجة عالية من الثبات لذا يمكن الاعتماد عليه كأداة للدراسة والوثوق بنتائجها

9.3 أساليب تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وذلك بعد ترميز وادخال البيانات إلى الحاسب الآلي، كما يلي :

اعطيت الاجابة لمقياس ليكارت الخماسي كما يلي: (موافق بشدة = 5 درجات)، (موافق = 4 درجات)، (محايد = 3 درجات)، (غير موافق = 2 درجتين)، (غير موافق بشدة = 1 درجة واحدة) ومن ثم قام الباحث بحساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة.

ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5=0.80) بُعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (10) درجة الموافقة ومدى الموافقة على مقياس ليكارت الخماسي.

معيار الحكم	فئة المتوسط		درجة الترميز (الوزن النسبي)
	إلى	من	
ضعيفة جداً	1.80	1	1
ضعيفة	2.60	1.81	2
متوسطة	3.40	2.61	3
كبيرة	4.20	3.41	4
كبيرة جداً	5.00	4.21	5

ولخدمة اغراض الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال اداة الدراسة في الجانب الميداني، استُخدمت عدد من الأساليب الإحصائية لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول التساؤلات المطروحة، وذلك باستخدام أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك بعد أن تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ثم تم استخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية الآتية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية (Percentage & Frequencies): للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي (Mean): لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات).
- 3- الانحراف المعياري (Standard Deviation): للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، وقد استخدمت الدراسة هذا الأسلوب نظراً لأن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
- 4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson): لقياس الاتساق الداخلي بين عبارات الأداة (الاستبانة) وكل محور تنتهي إليه.
- 5- معامل الثبات ألفا كرونباخ (cronbach's Alpha- α): لحساب معامل ثبات أداة الدراسة
- 6- اختبار تحليل الانحدار (Regression Test) للتحقق من فروض الدراسة

الفصل الرابع: نتائج الدِّراسة وتفسيرها

المقدمة

يتناول هذا الفصل عرضًا للنتائج التي توصّلت إليها الدِّراسة الحاليّة، وذلك من خلال عرض استجابات أفراد عينة الدِّراسة لعبارات الأداة، ومعالجتها إحصائيًّا، وصولًا إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها، في ضوء الأطر النظريّة، والدِّراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ويقوم الباحث بمناقشة النتائج التي توصّلت إليها الدِّراسة وتفسيرها، من خلال الإجابة عن أسئلتها والتحقق من فروضها

1.4 دراسة محاور الاستبيان:

المحور الأول إدارة المخاطر الجيومكانية

لدراسة محور إدارة المخاطر الجيومكانية ؛ تمّ حساب المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأبعاد المحور الأول كما يلي

📄 البعد الأول التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر

جدول (11) المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة والترتيب لعبارات بعد التحديد والتقييم

الجيومكاني للمخاطر

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تستخدم المؤسسة أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد مناطق المخاطر المحتملة بدقة.	4.43	0.733	1	موافق بشدة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
2	يتم إجراء تقييم مكاني للمخاطر بناءً على تحليلات طبقات البيانات الجغرافية.	4.37	0.661	2	موافق بشدة
3	تعتمد المؤسسة على خرائط تفاعلية لتتبع انتشار المخاطر الجيومكانية عبر الزمن.	4.28	0.852	3	موافق بشدة
4	يُجرى تحليل منتظم لنقاط الضعف الجغرافية بناءً على بيانات ميدانية ومكانية.	4.20	0.787	4	موافق
5	يتم تحديث قاعدة بيانات المخاطر الجغرافية بشكل دوري لدعم التقييم المستمر.	4.20	0.868	4	موافق
	المتوسط العام	4.30	0.78		موافق بشدة

تشير نتائج الجدول إلى أن تقييم المشاركين لُبعد "التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر" جاء بمستوى "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط العام (4.30) بانحراف معياري (0.78)، مما يدل على وجود درجة عالية من التوافق بين أفراد العينة حول استخدام الهيئة لأدوات وتقنيات متقدمة في تحديد وتحليل المخاطر ذات الطبيعة المكانية.

وقد حصلت الفقرة التي تنص على "استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد مناطق المخاطر بدقة" على أعلى متوسط (4.43)، مما يعكس إدراكاً قوياً لدى الموظفين بأهمية الأدوات الجيومكانية في دعم

عمليات التنبؤ والتحليل. كما أن استخدام الخرائط التفاعلية وتحديث قواعد البيانات الجغرافية حاز على تقييمات مرتفعة، ما يدل على مأسسة هذا الجانب داخل الهيئة.

ويمثل هذا البُعد ركيزة أساسية في سلسلة إدارة المخاطر، إذ إن دقة التحديد والتقييم الجغرافي تسهم بشكل مباشر في تحسين التخطيط الاستباقي وسرعة الاستجابة المؤسسية.

📁 البعد الثاني التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تعتمد المؤسسة على خرائط المخاطر في إعداد خطط الاستجابة للطوارئ.	4.41	0.712	1	موافق بشدة
2	يتم تطوير خطط استباقية بناءً على السيناريوهات المحتملة للمخاطر الجيومكانية.	4.35	0.760	2	موافق بشدة
3	تتضمن استراتيجيات الاستجابة نماذج تحليلية تستند إلى بيانات مكانية حية.	4.27	0.820	3	موافق بشدة
4	تشارك الإدارات المعنية في ورش عمل دورية لصياغة خطط استجابة شاملة.	4.18	0.795	4	موافق

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
5	تتم مراجعة خطط الاستجابة وتحديثها بشكل دوري وفق التغيرات البيئية والجغرافية.	4.15	0.849	5	موافق
6	تعتمد المؤسسة على نظم دعم القرار الجغرافي في اتخاذ الإجراءات الوقائية.	4.13	0.874	6	موافق
	المتوسط العام	4.25	0.79		موافق بشدة

تشير نتائج الجدول إلى أن تقديرات عينة الدراسة لـ"التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة" جاءت في مجملها بدرجة "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط العام (4.25) بانحراف معياري (0.79)، وهو ما يعكس مستوى عالٍ من الاهتمام المؤسسي بهذا البعد.

وقد حصلت الفقرة المتعلقة بـ"الاعتماد على خرائط المخاطر في إعداد خطط الاستجابة" على أعلى متوسط (4.41)، مما يدل على تكامل الأبعاد الجيومكانية في مرحلة التخطيط الاستباقي داخل الهيئة. كما حازت فقرة "تطوير خطط استباقية بناء على سيناريوهات محتملة" على تقييم مرتفع، يعكس وجود توجه استراتيجي واضح لإدارة الأحداث قبل وقوعها.

أما الفقرة المتعلقة باستخدام نظم دعم القرار الجغرافي فحلت في المرتبة الأخيرة من حيث المتوسط (4.13)، لكنها لا تزال ضمن درجة "موافق"، ما قد يشير إلى وجود فرص تطوير إضافية في هذا الجانب.

ويُبرز هذا البعد أهمية دمج التخطيط المكاني مع إدارة الطوارئ، ويُعزز من قدرة الهيئة على إدارة الموارد بكفاءة واستباق الأحداث بما يدعم الأداء التنظيمي المستدام.

البعد الثالث الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد الرصد والمتابعة

باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تعتمد المؤسسة على نظم معلومات جغرافية محدثة لرصد التغيرات في مواقع الخطر.	4.39	0.692	1	موافق بشدة
2	يتم تزويد الإدارات بتقارير دورية تتضمن تحليلات مكانية لحالات الخطر.	4.28	0.771	2	موافق بشدة
3	تُستخدم بيانات الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد في عمليات المراقبة الجيومكانية.	4.25	0.825	3	موافق بشدة
4	تتم متابعة المخاطر المحتملة لحظيًا عبر GIS. نظم إلكترونية تعتمد على نظم	4.20	0.839	4	موافق
5	يتم أرشفة البيانات الجغرافية المتعلقة بالمخاطر بشكل منظم لدعم اتخاذ القرار.	4.15	0.804	5	موافق
6	تقوم المؤسسة بتحديث قواعد البيانات المكانية استنادًا إلى مخرجات عمليات الرصد.	4.11	0.846	6	موافق
	المتوسط العام	4.23	0.79	—	موافق بشدة

تشير النتائج إلى أن بُعد "الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية" قد حاز على متوسط عام بلغ (4.23)، وهو يقع ضمن درجة "موافق بشدة"، مما يعكس توافر منظومة جيومكانية فعّالة داخل الهيئة تُسهم في تتبع ومراقبة المخاطر بصفة مستمرة.

وقد حازت الفقرة الأولى التي تشير إلى "استخدام نظم GIS لرصد التغيرات في مواقع الخطر" على أعلى متوسط (4.39)، مما يدل على إدراك العاملين لأهمية التحديث اللحظي للمعلومات المكانية. كما حصلت فقرات أخرى تتعلق باستخدام الأقمار الصناعية، وتحليل البيانات الزمنية، على تقييمات مرتفعة، مما يدل على نضج العمليات التقنية في هذا المجال.

أما الفقرة السادسة حول "تحديث قواعد البيانات المكانية بناءً على الرصد" فقد حصلت على أدنى متوسط (4.11)، مما قد يشير إلى وجود مساحة للتحسين في مجال التكامل بين مخرجات الرصد ونظام المعلومات الجغرافية المؤسسي.

ويعكس هذا البعد مدى نضج الهيئة في استخدام البيانات المكانية الفورية، الأمر الذي يُعد ضروريًا لتقديم استجابات مؤسسية دقيقة وسريعة، ويُسهم في تقليل أثر المخاطر على الأداء التنظيمي.

البعد الرابع التنسيق والتعاون المؤسسي

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات بعد التنسيق والتعاون

المؤسسي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تتعاون الإدارات المعنية بالمخاطر والخرائط بشكل دوري لتبادل البيانات المكانية.	4.36	0.710	1	موافق بشدة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
2	يتم تشكيل فرق عمل مشتركة عند التخطيط أو التعامل مع المخاطر الجيومكانية.	4.30	0.764	2	موافق بشدة
3	تعتمد المؤسسة على قنوات اتصال رسمية لتبادل المعلومات بين الإدارات ذات العلاقة.	4.25	0.801	3	موافق بشدة
4	توجد آليات واضحة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات في حالات الطوارئ الجغرافية.	4.18	0.789	4	موافق
5	تتم مشاركة التقارير الجيومكانية مع الجهات الحكومية المعنية بشكل منتظم.	4.14	0.828	5	موافق
6	يشجع الهيكل التنظيمي على التنسيق بين الإدارات الفنية والإدارية عند التعامل مع المخاطر.	4.10	0.843	6	موافق
المتوسط العام		4.22	0.78	—	موافق بشدة

تشير نتائج الجدول إلى أن تقديرات المشاركين لأداء الهيئة في بعد "التنسيق والتعاون المؤسسي" جاءت عند مستوى "موافق بشدة"، بمتوسط عام بلغ (4.22) وانحراف معياري (0.78)، مما يدل على وجود درجة عالية من التكامل المؤسسي في مجال تبادل البيانات والتخطيط المشترك لمواجهة المخاطر الجيومكانية.

وقد حازت الفقرة الأولى التي تنص على "تعاون الإدارات المعنية بالمخاطر والخرائط بشكل دوري" على أعلى متوسط (4.36)، وهو ما يعكس وجود بنية تشاركية قوية داخل المؤسسة. كما جاءت الفقرات المتعلقة بتشكيل فرق عمل مشتركة وقنوات الاتصال الرسمية في مراكز متقدمة، ما يُبرز ثقافة مؤسسية داعمة للتنسيق.

أما الفقرة الأخيرة المتعلقة بتشجيع الهيكل التنظيمي على التنسيق، فقد حصلت على أدنى متوسط (4.10)، لكنها لا تزال ضمن مستوى "موافق"، وقد تفتح المجال لتحسينات في مستوى الدعم الهيكلي والإجرائي للتعاون بين الأقسام.

ويدل هذا البعد على أن إدارة المخاطر الجيومكانية في الهيئة ليست حكراً على قسم محدد، بل تُدار عبر منظومة مؤسسية تشاركية، تُسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الاستعداد المؤسسي وتعزيز الأداء التنظيمي.

ومما سبق يتبين أن إدارة المخاطر الجيومكانية جاءت كما يلي

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر	4.3	0.78	1	موافق بشدة
2	التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة	4.1	0.91	4	موافق
3	الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	4.22	0.8	2	موافق بشدة
4	التنسيق والتعاون المؤسسي	4.18	0.81	3	موافق
المتوسط العام		4.14	0.85	موافق	

يتبين من الجدول أن التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر جاءت في الترتيب الأول بمعدل موافقة بشدة مع متوسط حسابي (4.30) ، مما يدل على تبني عالي للتكنولوجيا الرقمية . أما الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية فقد حصلت على موافقة بشدة أيضاً، مع متوسط حسابي (4.22) ، مما يشير إلى دور قوي للأنظمة الرقمية في جذب وتطوير الكفاءات داخل المؤسسات. جاءت التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة في الترتيب الرابع بموافقة موافقة مع متوسط حسابي (4.10) ، مما يعكس اعتماداً معقولاً على أدوات الاتصال الرقمي، بينما جاءت التنسيق والتعاون المؤسسي في الترتيب الثالث بموافقة موافقة مع متوسط حسابي (4.18) ، مما يوضح أهمية حماية البيانات ولكن مع بعض التحفظات.

المحور الثاني الأداء التنظيمي

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تحقق المؤسسة أهدافها التشغيلية بكفاءة ضمن الجداول الزمنية المحددة.	4.40	0.702	1	موافق بشدة
2	تتمتع المؤسسة بقدرة عالية على التكيف مع التغيرات البيئية والإدارية.	4.36	0.718	2	موافق بشدة
3	جودة الخدمات المقدمة تلبي احتياجات المستفيدين بفاعلية.	4.32	0.745	3	موافق بشدة
4	تُتخذ القرارات المؤسسية بناءً على معلومات دقيقة وبيانات محدثة.	4.28	0.769	4	موافق بشدة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
5	تُقيّم الأداءات الفردية والمؤسسية بصورة دورية وموضوعية.	4.22	0.782	5	موافق
6	تستثمر المؤسسة في تطوير مهارات موظفيها بشكل مستمر.	4.20	0.795	6	موافق
7	يتم توظيف التكنولوجيا لدعم العمليات الإدارية والفنية بفعالية.	4.18	0.812	7	موافق
8	تشجع المؤسسة بيئة عمل محفزة تدعم الإبداع والابتكار.	4.15	0.804	8	موافق
9	يتم التعامل مع شكاوى وملاحظات المستفيدين بسرعة واحترافية.	4.13	0.827	9	موافق
10	يُراعى رضا المستفيدين كمؤشر أساسي في تقييم الأداء.	4.10	0.846	10	موافق
	المتوسط العام	4.23	0.77	—	موافق بشدة

تشير النتائج إلى أن تقييم أفراد العينة لمحور الأداء التنظيمي جاء ضمن مستوى "موافق بشدة"، حيث بلغ المتوسط العام (4.23) والانحراف المعياري (0.77)، مما يدل على وجود إدراك إيجابي لدى المشاركين حول مستوى الأداء داخل الهيئة.

وقد حازت الفقرة المتعلقة بتحقيق الأهداف التشغيلية بكفاءة (فقرة 1) على أعلى متوسط (4.40)، تليها قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات (فقرة 2)، مما يعكس مرونة تنظيمية واستقرارًا تشغيليًا. في المقابل، جاءت فقرة "رضا المستفيدين" (رقم 10) في أدنى مرتبة (4.10)، رغم بقائها ضمن

مستوى الموافقة، ما قد يشير إلى ضرورة التركيز على تعزيز العلاقة مع المستفيدين وتحسين التغذية الراجعة.

وتعكس هذه النتائج تكامل الأبعاد المؤسسية للأداء، وتُظهر نضجًا تنظيميًا في عمليات الهيئة، مدعومًا بالتخطيط، والتحليل، والتقييم المستمر، مما يعزز من قدرة الهيئة على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافها بكفاءة واستدامة.

2.4 التحقق من فرضيات الدراسة

✓ الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها (التحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، التنسيق والتعاون المؤسسي) على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Regression test)، وجاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (16) أثر لإدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	.464	3.010	.003
التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر	-.154	-2.774	.006
التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة	.621	.060	.003

الرصـد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	.526	8.315	.000
التنسيق والتعاون المؤسسي	.280	5.234	.000
معامل الارتباط = 0.897	معامل التحديد = 0.800		
قيمة الاختبار $F = 160.304$	القيمة الاحتمالية = 0.00		

أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر الجيومكانية بأبعادها الأربعة (التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر، التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة، الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، التنسيق والتعاون المؤسسي) وبين الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. فقد بلغ معامل الارتباط $R = 0.897$ ، وهو معامل مرتفع جدًا يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.800$ ، أي أن 80% من التباين في الأداء التنظيمي يمكن تفسيره من خلال أبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية.

كما أظهرت نتائج اختبار F دلالة إحصائية عالية ($F = 160.304$, $\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى صلاحية النموذج وقدرته التنبؤية. أما على مستوى أبعاد المتغير المستقل، فقد تبين أن بعد الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية هو الأكثر تأثيراً ($\beta = 0.526$)، $T = 8.315$ ، ($\text{Sig.} = 0.000$)، يليه بعد التنسيق والتعاون المؤسسي ($\beta = 0.280$)، $T = 5.234$ ، ($\text{Sig.} = 0.000$)، ثم بعد التخطيط الاستباقي ($\beta = 0.621$)، ($\text{Sig.} = 0.003$) الذي سجل دلالة قوية رغم أن قيمة T بدت منخفضة نسبياً.

في المقابل، أظهر بعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر تأثيراً عكسياً ($\beta = -0.154$)، $T = -2.774$ ، ($\text{Sig.} = 0.006$)، وهو ما يشير إلى أن هذا البعد قد يكون له أثر سلبي على الأداء التنظيمي في حال غياب أدوات تقييم دقيقة أو ضعف في المنهجيات المطبقة، مما يستدعي النظر فيه بشكل تحليلي في ضوء الواقع التطبيقي للمؤسسة.

وبناءً على ما سبق، تُرفض الفرضية الصفريّة الرئيسة، ويُستنتج وجود أثر معنوي ومؤثر إحصائياً لأبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية مجتمعة على الأداء التنظيمي في الهيئة المدروسة.

ويتفرع منه الفروض التالية

- الفرض الفرعي الأول لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحديد والتقييم الجيومكانية للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression test)، وجاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (17) أثر لبعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر على الأداء التنظيمي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	1.218	5.150	.000
التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر	.672	12.327	.000
معامل الارتباط = 0.759		معامل التحديد = 0.431	
قيمة الاختبار F = 151.957		القيمة الاحتمالية = 0.00	

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر على الأداء التنظيمي"، أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذا البُعد والأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. فقد بلغ معامل الارتباط ($R = 0.759$)، وهو ما يعكس قوة ارتباط مرتفعة بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.431$)، مما يشير إلى أن نحو 43.1% من التباين في الأداء التنظيمي يمكن تفسيره من خلال التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر. كما أظهر معامل الانحدار ($\beta = 0.672$) أن التأثير إيجابي وقوي، وجاءت قيمة T (12.327) دالة إحصائيًا عند مستوى (Sig. = 0.000)، وكذلك قيمة F بلغت (151.957) بدلالة معنوية قوية. (Sig. = 0.000) وبناءً على هذه النتائج،

تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الأولى، ويُستنتج وجود أثر إيجابي دال إحصائيًا لُبُعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر على الأداء التنظيمي..

○ الفرض الفرعي الثاني لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression test)، وجاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (18) أثر لبُعد الاعتمادية على الأداء التنظيمي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	1.268	7.116	.000
التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة	.693	16.141	.000
معامل الارتباط = 0.754		معامل التحديد = 0.566	
قيمة الاختبار = 260.528		القيمة الاحتمالية = 0.00	

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط المتعلقة باختبار الفرضية الفرعية الثانية، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة للمخاطر على الأداء التنظيمي"، أن هناك علاقة دالة إحصائية بين هذا البُعد والأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.754$)، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط قوي بين التخطيط الاستباقي ومستوى الأداء التنظيمي، بينما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.566$)، مما يدل على أن التخطيط الاستباقي يفسر ما نسبته 56.6% من التباين في

الأداء التنظيمي. وقد جاءت قيمة معامل الانحدار موجبة ($\beta = 0.693$) ، مما يؤكد أن هذا التأثير ذو اتجاه إيجابي، في حين بلغت قيمة $T = 16.141$ وكانت دالة إحصائية عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$) ، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). كما أظهرت قيمة اختبار $F (260.528)$ دلالة معنوية قوية ($\text{Sig.} = 0.000$) وبناءً على هذه النتائج، تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثانية، ويُستنتج وجود أثر دال إحصائي وإيجابي لبُعد التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة على الأداء التنظيمي..

○ الفرض الفرعي الثالث لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression test)، وجاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (19) أثر لبعد التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة على الأداء التنظيمي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	.416	2.503	.013
الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية	.875	22.426	.000
معامل الارتباط = .847		معامل التحديد = .716	
قيمة الاختبار $F = 502.914$		القيمة الاحتمالية = 0.00	

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي"، أن هناك علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائية بين هذا البُعد والأداء

التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.847$) ، وهو معامل مرتفع يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.716$) ، مما يعني أن نحو 71.6% من التباين في الأداء التنظيمي يمكن تفسيره من خلال هذا البُعد. وقد أظهر معامل الانحدار ($\beta = 0.875$) أن التأثير إيجابي وقوي، في حين بلغت قيمة $T = 22.426$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عالية ($\text{Sig.} = 0.000$) ، كما جاءت قيمة اختبار $F = 502.914$ بدلالة معنوية قوية أيضاً. ($\text{Sig.} = 0.000$) وبناءً على هذه النتائج، تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الثالثة، ويُستنتج وجود أثر دال إحصائياً وقوي لبُعد الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية على الأداء التنظيمي..

○ الفرض الفرعي الرابع لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression test)، وجاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول (20) أثر لبعد التنسيق والتعاون المؤسسي على الأداء التنظيمي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
المقدار الثابت	.937	5.526	.000
التنسيق والتعاون المؤسسي	.757	18.925	.000
معامل الارتباط = .802		معامل التحديد = .642	
قيمة الاختبار $F = 358.145$		القيمة الاحتمالية = 0.00	

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة، التي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتنسيق والتعاون المؤسسي في إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي"، وجود علاقة دالة إحصائياً بين هذا البُعد والأداء التنظيمي في

الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية. حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.802$) ، وهو معامل مرتفع يدل على وجود ارتباط قوي بين التنسيق المؤسسي وتحسين الأداء التنظيمي، كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.642$)، مما يعني أن ما نسبته 64.2% من التباين في الأداء التنظيمي يمكن تفسيره من خلال بُعد التنسيق والتعاون المؤسسي. وبلغت قيمة معامل الانحدار ($\beta = 0.757$) بما يشير إلى وجود تأثير إيجابي قوي، كما جاءت قيمة T (18.925) دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\text{Sig.} = 0.000$) ، وكذلك كانت قيمة اختبار F (358.145) ذات دلالة معنوية مرتفعة. ($\text{Sig.} = 0.000$) وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة، ويُستنتج وجود أثر دال إحصائيًا وإيجابي لبُعد التنسيق والتعاون المؤسسي على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية..

الفصل الخامس: نتائج الدراسة

1.5 ملخص نتائج الدراسة:

ويتمثل ذلك في عرض أبرز النتائج التي توصل إليها البحث فيما يتعلق بالإجابة عن تساؤلاته

وتحقيق أهدافه، على النحو التالي:

- أولاً: بُعد التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر سجّل متوسطاً عاماً بلغ (4.30) بانحراف معياري (0.78)، ودرجة موافقة (موافق بشدة)، مما يدل على أن هناك وعياً عالياً بأهمية استخدام أدوات تحليلية رقمية لرصد وتقييم المخاطر بناءً على الموقع الجغرافي والبيانات المكانية.
- ثانياً: بُعد التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة حقق متوسطاً عاماً (4.27) بدرجة (موافق بشدة)، وهو ما يعكس التزام الهيئة بتطبيق نهج استباقي قائم على السيناريوهات المتوقعة والخطط البديلة لمواجهة الكوارث الجيومكانية المحتملة.
- ثالثاً: بُعد الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية حاز على أعلى متوسط بين الأبعاد (4.35)، مما يشير إلى اعتماد واسع من قبل الهيئة على أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في المراقبة والتحليل الزمني والمكاني للمخاطر، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار.
- رابعاً: بُعد التنسيق والتعاون المؤسسي سجّل متوسطاً عاماً (4.12) بدرجة موافقة (موافق بشدة)، بما يدل على وجود تناغم وتكامل وظيفي جيد بين الإدارات ذات الصلة في تطبيق إدارة المخاطر على أسس جغرافية.
- خامساً: المحور الثاني الخاص بالأداء التنظيمي سجل متوسطاً عاماً بلغ (4.22)، بدرجة موافقة (موافق بشدة)، ويعكس ذلك رضا الموظفين عن فعالية الأداء داخل الهيئة، من حيث جودة الخدمات، والسرعة في الإنجاز، والقدرة على مواجهة المتغيرات البيئية والجغرافية بكفاءة.
- أظهرت نتائج تحليل الفرضية الرئيسة في هذه الدراسة وجود أثر قوي وذو دلالة إحصائية لأبعاد إدارة المخاطر الجيومكانية مجتمعة على الأداء التنظيمي في الهيئة العامة للمساحة والمعلومات

الجيومكانية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.897$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.800$)، مما يعني أن 80% من التباين في الأداء التنظيمي يُعزى إلى المتغيرات الأربعة المرتبطة بإدارة المخاطر الجيومكانية. وتدل هذه النتيجة على أن وجود إطار منهجي متكامل لإدارة المخاطر الجغرافية يُسهم بفاعلية في تحسين الأداء التشغيلي والمؤسسي من خلال تعزيز الاستجابة المبكرة، وتوفير بيانات دقيقة، وتنسيق الجهود بين الإدارات المختلفة.

■ ويعزز هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة Hashim et al. (2023) التي أكدت أن استخدام التقنيات الجيومكانية يعزز من كفاءة اتخاذ القرار المؤسسي، كما دعمت دراسة Albano & Sole (2018) الدور الحاسم لنظم المعلومات الجغرافية في تحسين قدرات المؤسسات على إدارة المخاطر وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة.

أما على مستوى الفرضيات الفرعية، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

أولاً: التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر

كشفت نتائج الفرضية الأولى أن لهذا البُعد تأثيراً دالاً إحصائياً على الأداء التنظيمي، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.431$) وقيمة معامل الانحدار ($\beta = 0.672$) ويفسر ذلك أن عملية التحديد الدقيق للمخاطر بناءً على الموقع الجغرافي تعزز قدرة المؤسسة على الوقاية والتخطيط، ما ينعكس بشكل مباشر على تحسين الأداء الكلي. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Peggion et al. (2008) التي تناولت أهمية أنظمة المعلومات الجغرافية في تقييم المخاطر ضمن سياقات التخطيط المدني والمؤسسي.

ثانياً: التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة

أوضحت نتائج الفرضية الثانية وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً لبُعد التخطيط الاستباقي على الأداء التنظيمي، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ($\beta = 0.693$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.566$) ويُعزى ذلك إلى أن التخطيط المبني على سيناريوهات واحتمالات متوقعة يُقلل من المفاجآت التشغيلية، ويزيد من

جاهزية المؤسسة لمواجهة الأزمات. وقد دعمت دراسة Rehman Khan et al. (2022) هذا الطرح من خلال بيان أثر الاستباقية والتحليل الديناميكي على مرونة الأداء المؤسسي.

ثالثاً: الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

جاءت نتائج الفرضية الثالثة لتؤكد أن هذا البُعد هو الأكثر تأثيراً، حيث بلغ معامل الانحدار (β) ($0.875 =$ ومعامل التحديد ($R^2 = 0.716$) ، مما يعكس الأهمية الكبرى للرصد اللحظي والتحليل المكاني في تعزيز جودة الأداء ومراقبة العمليات بشكل دقيق. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Mhangara et al. (2025) التي بيّنت أن دمج تقنيات GIS والذكاء الاصطناعي في الرصد يرفع فعالية الأداء المؤسسي في إدارة الكوارث والموارد.

رابعاً: التنسيق والتعاون المؤسسي

أكدت نتائج الفرضية الرابعة وجود تأثير معنوي قوي لبُعد التنسيق المؤسسي على الأداء، إذ بلغ ($\beta = 0.757$) و ($R^2 = 0.642$) ويُفسّر هذا التأثير بأن التنسيق بين الإدارات المختلفة وتكامل المعلومات يسهم في تحسين كفاءة اتخاذ القرار وتقليل الازدواجية في العمل. وهذا ما أيدته دراسة Mustapha et al. (2023)، التي أثبتت أن التناغم المؤسسي المدعوم بنظم رقمية يعزز من الأداء التنظيمي والاستدامة التشغيلية.

2.5 توصيات الدراسة:

من خلال ما ورد من نتائج يمكن للباحث تقديم التوصيات التالية

- توصي الدراسة بزيادة الاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والأدوات التحليلية المتقدمة، لتدعيم قدرة الهيئة على الرصد والتقييم الدقيق للمخاطر المكانية، بما يساهم في اتخاذ قرارات سريعة ومبنية على بيانات مكانية موثوقة.

- يُوصى بتبني منهجيات أكثر مرونة وشمولاً في التخطيط الاستباقي، من خلال إعداد سيناريوهات مستقبلية محتملة، وتصميم خطط استجابة مبنية على البيانات الجيومكانية لدعم الاستعداد المؤسسي.
- ينبغي إنشاء وحدة تنظيمية مستقلة داخل الهيئة تُعنى بتحليل المخاطر الجغرافية، وربطها بالأداء المؤسسي، على أن تضم مختصين في تحليل البيانات المكانية، وإدارة الأزمات، والاستجابة الفورية.
- توصي الدراسة بتفعيل آليات التنسيق المؤسسي بين إدارات الهيئة المختلفة عبر منصات رقمية تفاعلية، تُمكن من تبادل البيانات الجيومكانية والتقارير التحليلية في الوقت الفعلي.
- ضرورة تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في استخدام نظم المعلومات الجغرافية وتقييم المخاطر المكانية، ورفع كفاءة الموظفين في تفسير وتحليل الخرائط والبيانات الجيومكانية وربطها بالمؤشرات التشغيلية.
- يُقترح تطوير لوحة تحكم (Dashboard) رقمية تحتوي على مؤشرات أداء مرتبطة مباشرة بالمخاطر الجغرافية، مثل مواقع الحوادث، أو مناطق التهديد، بهدف تحسين الرصد المبكر وتقييم فعالية السياسات المطبقة.
- توصي الدراسة بإبرام اتفاقيات تعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة في علوم الجغرافيا ونظم المعلومات، لتبادل المعرفة وتبني أفضل الممارسات العالمية في إدارة المخاطر الجيومكانية.
- ضرورة إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في معالجة البيانات الجيومكانية الضخمة، وبناء نماذج تنبؤية تساعد في التعرف المسبق على أنماط المخاطر واتجاهاتها.
- يُوصى بنشر الوعي بأهمية الإدارة الجيومكانية للمخاطر عبر حملات داخلية، وورش عمل دورية، تستهدف غرس ثقافة مؤسسية تدعم الوقاية الاستباقية والتكامل في الأداء.
- تُشدد الدراسة على أهمية إصدار تقارير تحليلية دورية تعكس العلاقة بين الجغرافيا والمخاطر، ومدى انعكاسها على الأداء التنظيمي، لتكون مرجعية لصناع القرار في تطوير السياسات والإجراءات المستقبلية.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of geospatial risk management in its various dimensions (geospatial risk identification and assessment, proactive planning and response strategy development, monitoring and follow-up using Geographic Information Systems (GIS), and institutional coordination and collaboration) on organizational performance within the General Authority for Survey and Geospatial Information. The study adopted a descriptive-analytical methodology, and data were collected using a questionnaire distributed to a stratified random sample of 265 employees working at the Authority. The data were analyzed using a set of statistical methods.

The results revealed a statistically significant effect of all geospatial risk management dimensions on organizational performance. It was also found that the dimension of monitoring and follow-up using GIS had the highest impact, followed by institutional coordination and collaboration, then proactive planning, and finally geospatial risk identification and assessment.

The study concluded with several key recommendations, most notably: enhancing investment in GIS technologies, developing proactive risk management policies, establishing a specialized unit for geospatial risk management, and intensifying training and capacity-building in this field. It also recommended strengthening institutional integration and utilizing artificial intelligence and predictive analytics to support decision-making.

Keywords: Geospatial Risk Management – Geospatial Risk Identification and Assessment – Proactive Planning and Response Strategies – Monitoring and Follow-up Using GIS – Institutional Coordination and Collaboration – Organizational Performance – General Authority for Survey and Geospatial Information

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، ي. ع. ع.، & محمد، م. س. م. (2023). دور ممارسات الإدارة الإستراتيجية في الأداء التنظيمي لشركات التشييد والبناء في منظمات القطاع الخاص: الدور الوسيط لعملية إدارة المخاطر الإستراتيجية. مجلة الدراسات التنظيمية، 14(3)، 279-305.
2. إبراهيم، ياسر عبدالله عبدالعال، و محمد، محمد سعد. (2023). دور ممارسات الإدارة الاستراتيجية في الأداء التنظيمي لشركات التشييد والبناء في منظمات القطاع الخاص: الدور الوسيط لعملية إدارة المخاطر الاستراتيجية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج 14، ع 3، 279 - 305. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1444524>
3. بوسمري، مجبل مطلق، محمود، أشرف محمود أحمد، و سليمان، حنان البديري كمال. (2020). متطلبات مقترحة للتغلب على معوقات تطبيق التطوير التنظيمي في التعليم قبل الجامعي بدولة الكويت. مجلة كلية التربية، ع 35، 274 - 290. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1369143>
4. جابر، علاء الدين، & العضائيلة، محمد جميل عبد القادر. (2020). أثر ممارسات إدارة المخاطر على الأداء التنظيمي: دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1056739>
5. الحربي، سعود بن حمود. (2021). النمذجة المكانية للأحواض المائية الاصطناعية في مدينة الرياض باستخدام التقنيات الجيومكانية: حي السويدي أنموذجاً. مجلة البحوث الأمنية، مج 31، ع 81، 57 - 133.
6. حياصات، حسين علي إبراهيم، و الخوالدة، خلدون. (2017). أثر التطوير التنظيمي على تحسين الأداء المؤسسي في دائرة الأحوال المدنية والجوازات (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/856375>

7. درغام، أحمد محمد حجازي عبدالرحيم. (2017). أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على الأداء

بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية. مجلة البحوث التجارية، مج39، ع1 ، 15

- 44. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/816878>

8. السيبي، منى بنت سعيد بن محمد بن سالم. (2024). دور منهجية لين بإدارة نظام الجودة الشاملة

في القضاء على المخاطر والتحديات المؤسسية. مجلة ريجان للنشر العلمي، ع45 ، 361 - 394.

مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1460264>

9. الشوابكة، عبدالله محمد كامل. (2021). درجة تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وعلاقتها

بمستوى التميز التنظيمي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. مجلة رماح للبحوث

والدراسات، ع51 ، 145 - 180. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1119084>

10. عبدالسلام، رمضان محمود، الزواوي، شيماء مصطفى، و الطبلاوي، أسامة السيد أحمد. (2019).

أثر التطوير التنظيمي في فاعلية الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على الجامعة العمالية في مصر.

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، ع6 ، 223 - 264. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1000714>

11. قاسم، عبدالرزاق، و الخوري، علاء. (2019). الكفاءة التشغيلية لعينة من المصارف الخاصة

باستخدام أنموذج حد التكلفة العشوائي SFA. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مج41، ع118

، 151 - 175. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1073132>

12. نمر، دعاء محمد، و الساعد، رشاد محمد. (2021). أثر ممارسات إدارة المخاطر في الأداء التنظيمي في

دائرة الجمارك الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1255478>

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Aggarwal, S. P., Kundu, S. S., & Sarma, K. K. (2024). Geospatial Technology for Effective Disaster Risk Reduction: Best practices in capacity building. The International Archives of the Photogrammetry, Remote Sensing and Spatial Information Sciences, 48, 147-153.

2. Albano, R., & Sole, A. (2018). Geospatial Methods and Tools for Natural Risk Management and Communications. *ISPRS International Journal of Geo-Information*, 7(12), 470. <https://doi.org/10.3390/IJGI7120470>
3. Haque, A. (2021). Strategic HRM and organisational performance: does turnover intention matter?. *International Journal of Organizational Analysis*, 29(3), 656-681.
4. Hashim, H., Hashim, I. C., Abdulah, S., Mohammad, A. A., & Pugi, N. A. (2023). The Role of Geospatial Technologies in Disaster Risks Assessments: A Review of Recent Research. *International Journal of Business and Technology Management*, 5(S2), 402-420.
5. Hashim, H., Hashim, I. C., Abdulah, S., Mohammad, A. A., & Pugi, N. A. (2023). The Role of Geospatial Technologies in Disaster Risks Assessments: A Review of Recent Research. *International Journal of Business and Technology Management*, 5(S2), 402-420.
6. Mhangara, P., Gidey, E., & Mbazo, M. (2025). Flood hazard monitoring and modeling systems for improving climate risk management using machine learning and geospatial models in the Hennops River catchment, Centurion, South Africa. *Discover Sustainability*, 6(1), 1-17
7. Mustapha, B., Olaleye, B. R., Oyewole, Y. B., & Olanike, O. O. (2023). Risk management practice and organizational performance: The mediating role of business model innovation. *Journal of Law and Sustainable Development*, 11(4), e892. <https://doi.org/10.55908/sdgs.v11i4.892>
8. Nani, D. A., & Safitri, V. A. D. (2021). Exploring the relationship between formal management control systems, organisational performance and innovation: The role of leadership characteristics. *Asian Journal of Business and Accounting*, 14(1), 207-224
9. Nguyen, N. P., Hang, N. T. T., Hiep, N., & Flynn, O. (2023). Does transformational leadership influence organisational culture and organisational performance: Empirical

- evidence from an emerging country. *IIMB Management Review*, 35(4), 382-392
10. Obeidat, M., Awawdeh, M., & Al-Hantouli, F. (2021). Morphometric analysis and prioritisation of watersheds for flood risk management in Wadi Easal Basin (WEB), Jordan, using geospatial technologies. *Journal of Flood Risk Management*, 14(2), e12711.
 11. Peggion, M., Bernardini, A., & Masera, M. (2008). *Geographic Information Systems and Risk Assessment*. European Commission, Joint Research Centre, Institute for the Protection and Security of the Citizen. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.
 12. Rehman Khan, S. A., Yu, Z., Sarwat, S., Godil, D. I., Amin, S., & Shujaat, S. (2022). The role of block chain technology in circular economy practices to improve organisational performance. *International Journal of Logistics Research and Applications*, 25(4-5), 605-622
 13. Sahibzada, U. F., Jianfeng, C., Latif, K. F., Shah, S. A., & Sahibzada, H. F. (2023). Refuelling knowledge management processes towards organisational performance: mediating role of creative organisational learning. *Knowledge Management Research & Practice*, 21(1), 1-13.
 14. Samson, K., & Bhanugopan, R. (2022). Strategic human capital analytics and organisation performance: The mediating effects of managerial decision-making. *Journal of Business Research*, 144, 637-649
 15. Syafiq, M., & Azri, S. (2023). A review on the GIS usage in spatio-temporal risk assessment in asset management. *IOP Conference Series*, 1274(1), 012005.
<https://doi.org/10.1088/1755-1315/1274/1/012005>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر إدارة المخاطر الجيومكانية على الأداء التنظيمي

دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل

الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء

رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن

جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

1- النوع الاجتماعي ☐ ذكور ☐ إناث

2- المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم ☐
☐ ماجستير فأعلى

3- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5-10 سنة ☐
☐ أكثر من 10 سنة

4- الإدارة التي يعمل بها الموظف

☐ نظم المعلومات الجغرافية ☐ إدارة المخاطر ☐
☐ إدارة التخطيط والجودة ☐
☐ إدارات مساندة (مالية ، تقنية ، ...)

ثانيا محاور الاستبيان

❖ المحور الأول: إدارة المخاطر الجيومكانية ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
التحديد والتقييم الجيومكاني للمخاطر					
					تستخدم المؤسسة أدوات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد مناطق المخاطر المحتملة بدقة.
					يتم إجراء تقييم مكاني للمخاطر بناءً على تحليلات طبقات البيانات الجغرافية.
					تعتمد المؤسسة على خرائط تفاعلية لتتبع انتشار المخاطر الجيومكانية عبر الزمن.
					يُجرى تحليل منتظم لنقاط الضعف الجغرافية بناءً على بيانات ميدانية ومكانية.
					يتم تحديث قاعدة بيانات المخاطر الجغرافية بشكل دوري لدعم التقييم المستمر.
التخطيط الاستباقي وإعداد استراتيجيات الاستجابة					
					تعتمد المؤسسة على خرائط المخاطر في إعداد خطط الاستجابة للطوارئ.
					يتم تطوير خطط استباقية بناءً على السيناريوهات المحتملة للمخاطر الجيومكانية.

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تتضمن استراتيجيات الاستجابة نماذج تحليلية تستند إلى بيانات مكانية حية.
					تشارك الإدارات المعنية في ورش عمل دورية لصيغة خطط استجابة شاملة.
					تتم مراجعة خطط الاستجابة وتحديثها بشكل دوري وفق التغيرات البيئية والجغرافية.
					تعتمد المؤسسة على نظم دعم القرار الجغرافي في اتخاذ الإجراءات الوقائية.
الرصد والمتابعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية					
					تعتمد المؤسسة على نظم معلومات جغرافية محدثة لرصد التغيرات في مواقع الخطر.
					يتم تزويد الإدارات بتقارير دورية تتضمن تحليلات مكانية لحالات الخطر.
					تُستخدم بيانات الأقمار الصناعية والاستشعار عن بعد في عمليات المراقبة الجيومكانية.
					تتم متابعة المخاطر المحتملة لحظيًا عبر نظم إلكترونية تعتمد على نظم GIS.
					يتم أرشفة البيانات الجغرافية المتعلقة بالمخاطر بشكل منظم لدعم اتخاذ القرار.
التنسيق والتعاون المؤسسي					

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تتعاون الإدارات المعنية بالمخاطر والخرائط بشكل دوري لتبادل البيانات المكانية.
					يتم تشكيل فرق عمل مشتركة عند التخطيط أو التعامل مع المخاطر الجيومكانية.
					تعتمد المؤسسة على قنوات اتصال رسمية لتبادل المعلومات بين الإدارات ذات العلاقة.
					توجد آليات واضحة لتوزيع الأدوار والمسؤوليات في حالات الطوارئ الجغرافية.
					تتم مشاركة التقارير الجيومكانية مع الجهات الحكومية المعنية بشكل منتظم.
					يشجع الهيكل التنظيمي على التنسيق بين الإدارات الفنية والإدارية عند التعامل مع المخاطر.

❖ المحور الثاني: الأداء التنظيمي ، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تحقق المؤسسة أهدافها التشغيلية بكفاءة ضمن الجداول الزمنية المحددة.
					تتمتع المؤسسة بقدرة عالية على التكيف مع التغيرات البيئية والإدارية.
					جودة الخدمات المقدمة تلبي احتياجات المستفيدين بفاعلية.
					تُتخذ القرارات المؤسسية بناءً على معلومات دقيقة وبيانات محدثة.
					تُقيّم الأداءات الفردية والمؤسسية بصورة دورية وموضوعية.
					تستثمر المؤسسة في تطوير مهارات موظفيها بشكل مستمر.
					يتم توظيف التكنولوجيا لدعم العمليات الإدارية والفنية بفعالية.
					تشجّع المؤسسة بيئة عمل محفّزة تدعم الإبداع والابتكار.
					يتم التعامل مع شكاوى وملاحظات المستفيدين بسرعة واحترافية.
					يُراعى رضا المستفيدين كمؤشر أساسي في تقييم الأداء.

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of risk management



**The Impact of Geospatial Risk Management on
Organisational Performance: An Applied Study on the
General Authority for Survey and Geospatial Information**

Preparation:

Safer Hamed safer Alshahrani

242001018

Supervision:

Dr. Al-Fisal Abdelhamid

2025